الروابط الحضرية الريفية:
المبادئ الأساسية

إطار العمل لتعزيز
التنمية الإقليمية المتكاملة

UN HABITAT
FOR A BETTER URBAN FUTURE

الروابط بين المناطق الحضرية والريفية: المبادئ الأساسية
إطار العمل لتعزيز التنمية الإقليمية المتكاملة
نشرت لأول مرة في نيروبي في عام 2019 من قبل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)
حقوق النشر © برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، 2019
نشرته وحدة التخطيط الإقليمي والمتروبولي ، فرع التخطيط والمشروع العمراني
برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (–الموئل)
صندوق بريد 30030، 00100 نيروبي GPO كينيا
هاتف: 254-020-7623120 (المكتب المركزي)
www.unhabitat.org
تنويه
التسميات المستخدمة وعرض المواد في هذا المنشور لا تعني التعبير عن أي رأي من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة فيما يتعلق بالوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو سلطاتها أو فيما يتعلق بتعيين حدودها. الآراء المعبر عنها في هذا المنشور لا تعكس بالضرورة آراء برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية أو الأمم المتحدة أو الدول الأعضاء.
يمكن إعادة إنتاج المقتطفات دون إذن، بشرط الإشارة إلى المصدر.
فريق المشروع
فريق تنسيق المشروع: ريمي سيتشيبينغ ، ستيفاني فول ، توماس فورستر ، غريس غيتيري ، فلورنس إيجال ، آرثر جيتز إسكوديرو ، رمسيس ألكساندر غراندي فرايلي ، شيبرا نارانغ سورج.
المشروع والتصميم: جان روبرت غاتزيني ، رمسيس ألكساندر ذا فرايل ، رونزي وانغ
الدعم المالي: الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي (SIDA)

الروابط الحضرية الريفية:
المبادئ الأساسية

إطار العمل لتعزيز
التنمية الإقليمية المتكاملة

UN HABITAT

المساهمين

تم تطوير الروابط الحضرية الريفية: المبادئ الأساسية وإطار العمل لتعزيز التنمية الإقليمية المتكاملة في عملية مع العديد من الأطراف المهتمة. يود المؤلف أن يشكر المساهمين التاليين:
أليو باراو (جامعة بايرو كانو) ؛ تياجو سواريس باربيزان (ICLEI) ؛ ستيفان بارتكي (UBA / UFZ) ؛ جين باترسبي (ACC ، جامعة كيب تاون) ؛ إدغاردو بيلسكي (UCLG) ؛ سيرجيو بلانكو (المؤلف) ؛ أليسون بلاي بالمر (CSFS ، جامعة ويلفريد لورير) ؛ بوريس بوشلر (GIZ) ؛ ماري إيف بويست (DDSA ، جامعة لافال) ؛ باميلا كارباجال (المؤلف) ؛ ماروكسا كارداما (سلو كات)، إدغار كاتانيو سانشيز (أخصائي في التنمية الدولية) ؛ إيزابيل كافيليير أدارفي (تحويل) ؛ برانكو كافريك (جامعة بوتسوانا) ؛ فيتو سيستولي (الفاو) ؛ أنطونيلا كوتين (بولي تيكنو دي ميلانو)؛ ماريل دوبلينج (رواف) ؛ أحمد الأطرش (المؤلف) ؛ خورخي فونسيكا (الفاو) ؛ رافائيل. اتش فوريرو (المؤلف) ؛ آن مارغريت فودة عودي (وزارة الإسكان والتنمية الحضرية في الكاميرون) ؛ ايمي فراينكل (CBD) ؛ لوكاس فروت ثيبولت جيراردا (RIKOLTO) ؛ شارون جيل (هيئة الأمم المتحدة) ؛ تييري جيوردانو (CIRAD) ؛ آلان غريارد (المؤلف) ؛ Semia Guermas De Tapia (UNECA)) ؛ أوليفر هيليل (CBD) ؛ جوديث هيتشمان (URGENCI) ؛ عبد الحسيني (المؤلف) ؛ كريم حسين (أخصائي في التنمية الدولية) ؛ جاكسون كاجو (جامعة كينياتا) ؛ Panagiotis Karfakis (الفاو) ؛ مايكل كينيانجي (المؤلف) ؛ سارة كوبكا (nrg4SD) ؛ إيفرين أوسوريو لارا (المؤلف) ؛ هارولد ليفاجي (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية) ؛ آنا ماكنزي لينا ماهي (منظمة الصحة العالمية) ؛ فريديريك هابي مانجوا (المؤلف) ؛ ماوريتسيو مارياني (مدينة الأكل) ؛ تاداشي ماتسوموتو (OECD) ؛ إميلي ماتيسين (FIAN) ؛ رودريغو ميسياس (nrg4SD) ؛ استريد ماير (BMZ) ؛ تشودري رودرا تشاران موهانتي (UNCRD) ؛ لورنزو موتا (برنامج الأغذية العالمي) ؛ فابيان موست (برنامج الأغذية العالمي) ؛ توربين نيلسون (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية) ؛ زينب نور الدين تاج الدين (SLU) ؛ توري أوكنر (ICLEI) ؛ مارتينا أوتو (بيئة الأمم المتحدة) ؛ آن بالمر (جامعة CLF جونز هوبكنز) ؛ Geneviève Parent (DDSA، Universi-té Laval)؛ أنجيلا بيناجوس (RIMISP) ؛ ساندرا بيسيك (3 أفكار محدودة) ؛ لورا بلاتكامب (GAIN) ؛ كريستينا بلات (CAP) ؛ شاريل بولاك (GAIN) ؛ فيليسيتي بروكتور (بروكتور للاستشارات المحدودة و RIMISP) ؛ آنا بوهاك (مدينة الأكل) ؛ فيكي كوينلان (الأمم المتحدة - الاسكان) ؛ جيمي ريتشاردسون (برنامج الأغذية العالمي) ؛ غيدو سانتيني (الفاو) ؛ باربرا شولز (GIZ) ؛ خوسيه غابرييل سيري (UNU-IIGH) ؛ ديفيد سوتي (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية) ؛ شيكاكو تاكاسي (UNCRD) ؛ جوردان فالنتين (GAIN) ؛ Manohar Velpuri (TLF Tech Private Ltd.) ؛ بيرنهارد وورم (BMZ) ؛ ميلدريد رايت كراوفورد (شبكة المنتجين الريفيين في جامايكا) ؛ إديلام أبرا يميرو (UNECA) ؛ مصطفى زبيرو (برنامج الدعم الحضري لولاية النيجر) ؛ جاك جونز زولو (UNECA) ؛ شينغ تشيوان تشانغ (المؤلف).

المحتويات

المساهمين 4
المحتويات 5
المختصرات والاختصارات 6
تمهيد 8
مقدمة 10
الجزء 1. المبادئ الأساسية 15
جزء 2. بنية العمل 23
الجزء 3. المرفقات 49

المختصرات والاختصارات

المركز الأفريقي للمدن، جامعة كيب تاون	**ACC**
الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية	**BMZ**
الرابطة البريطانية للمخططين	**CAP**
اتفاقية التنوع البيولوجي	**CBD**
لجنة الأمن الغذائي العالمي	**CFS**
مركز نظم الأغذية المستدامة، جامعة ويلفريد لورير	**CSFS**
المركز الفرنسي للبحوث الزراعية للتنمية الدولية	**CIRAD**
مركز جامعة جونز هوبكنز لمستقبل قابل للحياة	**CLF**
منظمة المجتمع المدني	**CSO**
الحد من مخاطر الكوارث	**DRR**
منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة	**FAO**
شبكة المعلومات وعمل الطعام أولا	**FIAN**
التحالف العالمي لتحسين التغذية	**GAIN**
الغازات الدفيئة	**GHG**
Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit	**GIZ**
المبادئ الأساسية للروابط الحضرية والريفية	**GP-URL**
نظام تحديد المواقع العالمي	**GPS**
الحكومات المحلية من أجل الاستدامة	**ICLEI**
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	**ICT**
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	**IFAD**
المبادئ التوجيهية الدولية للتخطيط الحضري والإقليمي	**IG-UTP**
الإدارة المتكاملة للمناظر الطبيعية	**ILM**
الإدارة الإقليمية المتكاملة	**ITD**
الشركات الصغيرة والمتوسطة	**MSME**
ميثاق السياسة الغذائية الحضرية في ميلانو	**MUFPP**
الأمراض غير معدية	**NCDs**
منظمة غير حكومية	**ONG**
شبكة الحكومات الإقليمية للتنمية المستدامة	**Nrg4SD**

الخطة الحضرية الجديدة	**NUA**
السياسة الحضرية الوطنية	**NUP**
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	**OECD**
دفع مقابل الخدمات البيئية	**PES**
الاستثمار الزراعي المسؤول	**RAI**
وكالات مقرها روما (الطعام)	**RBA**
مركز أمريكا اللاتينية للتنمية الريفية	**RIMISP**
مراكز الموارد في الزراعة الحضرية والأمن الغذائي	**RUAF**
أهداف التنمية المستدامة	**SDGs**
شراكة نقل منخفضة الكربون	**SloCaT**
الجامعة السويدية للعلوم الزراعية	**SLU**
تطوير حركة المرور المستهدفة	**TOD**
وكالة البيئة الألمانية	**UBA**
المدن المتحدة والحكومات المحلية	**UCLG**
مركز هلمهولتز للبحوث البيئية	**UFZ**
مركز الأمم المتحدة للتنمية الإقليمية	**UNCRD**
لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا	**UNECA**
برنامج الأمم المتحدة للبيئة	**UNEP**
برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية	**UN-HABITAT**
المعهد الدولي لجامعة الأمم المتحدة للصحة العالمية	**UNU-IIGH**
روابط الريف والحضر	**URLs**
مبادئ توجيهية طوعية للحكم المسؤول للأراضي وصيد الأسماك والحراجة	**VGGT**
الصحة: المياه والصرف الصحي والنظافة	**WASH**
برنامج الغذاء العالمي للأمم المتحدة	**WFP**
منظمة الصحة العالمية التابعة للأمم المتحدة	**WFP**

تمهيد

يسرني أن أقدم منشور "الروابط الحضرية - الريفية لتعزيز التنمية الإقليمية المتكاملة: المبادئ الأساسية وبنية العمل". يأتي هذا في وقت كانت فيه المساواة المكانية بين المناطق الحضرية والريفية مصدر قلق كبير على جدول الأعمال العالمي. في غضون 30 عامًا، سيعيش ثلثا سكان العالم في المناطق الحضرية؛ سيحدث 90 في المائة من النمو الحضري في المناطق الأقل نمواً مثل شرق آسيا وجنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، بوتيرة متسارعة وفي الحالات التي تكون فيها القدرات والموارد أكثر محدودية وتكون تحديات التنمية أشد. وهذا يجعل العلاقة بين التجمعات الحضرية والريفية ذات أهمية متزايدة.

لا تعيش التجمعات الحضرية والريفية بمعزل عن بعضها البعض. تدفق الأشخاص والمنتجات والخدمات والنقل، على سبيل المثال، لا يسير في اتجاه واحد فقط.

في الواقع، هناك حركة دائمة ومتبادلة من خلال الطيف الحضري - الريفي الذي يربط هذه المناطق ويولد تآزر أكبر من مجموع الأجزاء ويساهم في مناطق وظيفية ومتكاملة. هذه العلاقة بين المناطق الحضرية والريفية تركز بشكل متزايد على الحكومات الوطنية والإقليمية والمحلية والمخططين ووكالات التنمية. ويرجع ذلك جزئيًا إلى حقيقة أن التوسع الحضري المستدام أمر أساسي لتحقيق أهداف التنمية العالمية على النحو المنصوص عليه في مجموعة الاتفاقات العالمية الموقعة بين عامي 2015 و2016. وتشمل هذه الإتفاقات خطة التنمية المستدامة 2030 والخطة الحضرية الجديدة (NUA). في سياق متصل اقترح الموئل ضمن الخطة المحددة للفترة 2020-2025، "تحسين ازدهار المناطق" كأحد مجالات تركيزه وتحسين الاتصال والإنتاجية المكانية كنتيجة رئيسية.
توفر هذه المبادئ الأساسية القاعدة لتنفيذ هذه الأهداف. يتمتع الطيف الحضري - الريفي بإمكانيات كبيرة غير مستغلة لإفادة الأشخاص الذين يعيشون في هذه الأماكن بشكل كبير، علماً بأنه يوجد حاجة لمجموعة من الإجراءات المخططة والمسؤولة وذات شمولية لتوفير هذه الفوائد. يمكن أن تساعد هذه المبادئ الأساسية في تحديد الاستراتيجيات والسياسات والخطط الخاصة بالتنمية الحضرية والإقليمية المستدامة والتي تشمل وجهات نظر ومشاركة من الأشخاص الأكثر

تضرراً. يتم تطبيق هذه المبادئ من خلال حملة إطار عمل تم إعدادها من سياسات وممارسات ملموسة وتحتوي على اقتراحات عملية يمكن تكييفها مع سياقات مختلفة.
إن أي جانب من جوانب التنمية المستدامة له تحدياته الخاصة، لكن التحول الريفي المرتبط بالتحضر يتطلب تركيزًا محددًا. تجمع هذه المبادئ الأساسية بين الأفكار والقيم التي يجب أن يكون جميع رواد التغيير على دراية بها عندما يشاركون في تخطيط التغيير.
من المؤكد أن هذه المبادئ ستتطور مع تكييفها وتفسيرها، لكننا نأمل أن تكون سائدة وداعمة للمنظور الحضري - الريفي حتى لا يتخلف أحد في هذه التجمعات عن الركب.

السيدة ميمونة محمد شريف
نائب الأمين العام للأمم المتحدة
المدير التنفيذي في الموئل

مقدمة

الروابط الحضرية - الريفية: المبادئ الأساسية وإطار العمل لتعزيز التنمية الإقليمية المتكاملة في كل من خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ([1] SDGs) والخطة الحضرية الجديدة([2] NUA)، اتفقت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على سياسات تدعم التخطيط والتطوير الحضري والإقليمي المتكامل. حيث تم الدعوة إلى تبني أساليب جديدة شاملة وتحسين أوجه التآزر بين التجمعات والفراغات الحضرية والريفية - وهي عنصر أساسي في رؤية أجندة 2030 "حتى لا يتخلف أحد عن الركب".

تعترف رؤية والتزامات هذه الاتفاقات والأطر العالمية وغيرها [3] بالأنظمة الحضرية والريفية سريعة التطور وتستجيب لها، حيث تواجه الأسر والتجمعات والحكومات المحلية والوطنية تحديات جديدة غالباً ما تكون حرجة. ينبغي على الحكومات على جميع المستويات، إلى جانب وكالات الأمم المتحدة وغيرها من رواد التغيير ، المضي نحو الاعتراف المستمر بهذه التحديات من أجل اتخاذ إجراءات منسقة لتعزيز الروابط الريفية الحضرية وتنفيذ التنمية الإقليمية المتكاملة [4].
هناك العديد من الأمثلة على السياسات العامة التي تدعم العمل المنسق لتعزيز الروابط بين المناطق الريفية والحضرية [5]، وهذه المبادئ الأساسية مصممة لتعزيز التماسك والتبادل والتأثير.

ما أهمية الروابط الريفية الحضرية؟ في العديد من المستوطنات البشرية، تعيش أعداد كبيرة من الأسر وتعمل وتعتمد على كل من النظم الإيكولوجية الريفية والحضرية التي تحافظ على حياة الإنسان خارج المجالات السياسية والإدارية. التدفق المتبادل والمتكرر للأشخاص والمنتجات والخدمات المالية والبيئية (المعرّفة على أنها روابط حضرية - ريفية) بين مواقع ريفية وشبه حضرية وحضرية مترابطة؛ حيث انها تمثل واقع الترتيبات الاجتماعية المكانية، حيث تخلق أماكن بها هويات متميزة ومتشابكة ومبنية اجتماعيا.
من هذا يظهر احتمال التنمية القائمة على الأفراد والمكان على طول الطيف الحضري - الريفي، أي تعزيز الروابط الريفية الحضرية من خلال "المناطق الوظيفية" [6] التي تساعد على تقليل التفاوتات الإقليمية وزيادة كفاءة الموارد. يمكن لصياغة وتنفيذ سياسات وتدخلات التخطيط التي تقلل من التفاوت الإقليمي وتقوية المناطق الريفية الحضرية (بما في ذلك البلدان الصغيرة والجزرية) أن تولد نتائج إنمائية أفضل وأكثر استدامة تحقق العديد من الأهداف والغايات في أهداف التنمية المستدامة، الخطة الحضرية الجديدة وغيرها من الأجندات الدولية الموازية.

أدى اعتماد هدف عالمي للتحضر المستدام كأحد أهداف التنمية المستدامة (SDG 11) إلى زيادة الاهتمام بموضوع الروابط الحضرية الريفية في الغاية 11a من أهداف التنمية

المستدامة. إن فوائد الاستثمار في البنية التحتية والخدمات المتصلة، وبناء القدرات للمناطق الشاملة والوظيفية التي تربط التجمعات الحضرية والريفية هائلة في جميع مجالات التنمية المستدامة الثلاثة: الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

يعد ظهور مناهج إقليمية للتنمية المستدامة التي تشمل المدن الصغيرة والمتوسطة والبلدات والقرى والمناطق الريفية المحيطة بها أمرًا بالغ الأهمية في إدارة نهج شامل متشابك تشاركي حقيقي للتنمية المستدامة. لم يعد بالإمكان معالجة التحضر والتحول الريفي [7] بشكل منفصل، ويجب أن تعزز العمليات بعضها بعضًا.

الهدف من هذه المبادئ الأساسية هو إعلام الاستراتيجيات العملية واقتراح إطار عمل لبناء بيئة مواتية للتواصل بين المناطق الحضرية والريفية. المبادئ مرنة ويمكن تطبيقها على جميع المستويات من قبل أصحاب المصلحة على جميع المستويات. بينما تم تصميم المبادئ للتطبيق العالمي، هناك أدوار وإجراءات متميزة مناسبة للحكومات الوطنية أو المحلية، والمجتمع المدني، والمنظمات الدولية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن تطبيقها في مختلف السياقات الوطنية؛ على سبيل المثال، عندما يكون هناك صلة بين معدل التحضر والتحول الريفي أو درجة التنوع في السكان. المبادئ الأساسية هي للمساعدة في التعامل مع تعقيد المواءمة بين مستويات مختلفة من الحكم (الوطني والإقليمي والمحلي) من خلال التعرف على السياقات المحلية الفريدة وإمكانيات التنفيذ المتعددة. لا تعتبر الروابط الحضرية - الريفية التي تعزز التنمية الإقليمية المتكاملة مجرد مجموعة من المناطق الإقليمية المنفصلة، بل ترتبط أيضًا بنظم المدن على الصعيد الوطني وأيضاً من المستوى الوطني إلى المستوى الإقليمي.

بما أن المبادئ الأساسية يتم تكييفها وتفسيرها لتلبية الاحتياجات والتحديات الخاصة، فستتطور بالتأكيد باعتبارها مجموعة من الممارسات في التخطيط والتطوير الإقليميين المتكاملين والمستدامين تتراكم ويجري تقييمها. ستساهم المبادئ الأساسية في تكامل ودعم المنظورات الحضرية الريفية في الأطر الأخرى التي تعتمدها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة - على سبيل المثال، المبادئ التوجيهية الدولية للتخطيط الحضري والإقليمي (IG-UTP). توفر المبادئ الأساسية أيضًا مرجعًا لمراجعة السياسات الريفية والحضرية والإقليمية على الصعيدين الوطني والإقليمي الريفي.

رؤيتنا لما ينتظرنا:

سيساهم تنفيذ هذه المبادئ الأساسية وإطار العمل المصاحب لها في إيجاد سبل عادلة مستدامة لكسب العيش عبر الطيف الحضري والريفي من خلال تعزيز أدوار الحكومات المحلية المؤسسات الشريكة الأخرى. وسوف يعزز الاعتراف بالاعتماد المتبادل بين البيئات الحضرية والريفية ويدرك أهمية حماية النظم الإيكولوجية. غالبًا ما تلعب المجموعات المهمشة مثل النساء وصغار المزارعين والشعوب الأصلية دورًا مهمًا في رعاية النظم الإيكولوجية وعوامل التغيير. ينبغي أن يساعد التعاون بين الجهات الفاعلة في تعزيز

هذا الدور من خلال دعم العمالة والتنمية الاقتصادية المستدامة في سياق وظائف النظام الإيكولوجي وتمكين الصحة والرفاه للعائلات في المناطق الحضرية وشبه الحضرية والريفية المترابطة.

تطبيق واختبار والتحقق من المبادئ الأساسية للروابط الحضرية الريفية: أ - العمليات المعيارية والمواضيعية العالمية: تم تطوير المبادئ الأساسية وإطار العمل بدعم من المؤسسات (المحلية والوطنية والدولية) التي تشارك بنشاط في تنفيذ خطة عام 2030، والخطة الحضرية الجديدة والأجندات العالمية الأخرى. يمكن اعتماد هذه المبادئ أو إقرارها أو التحقق من صحتها بطريقة أخرى ضمن هذه العمليات.

ب - العمليات الوطنية ودون الوطنية: يلزم دمج أو مواصلة إدماج المبادئ الأساسية وإطار العمل في السياسات الدولية والوطنية ودون الوطنية، التي يرتبط بعضها بالعمليات العالمية والبعض الآخر نتج على المستويات الوطنية أو دون الوطنية. ومن الأمثلة على ذلك دمج الروابط بين المناطق الحضرية والريفية في السياسات الحضرية الوطنية (NUP[8])، وسياسة التنمية الريفية، والتخطيط الحضري والإقليمي، وخطط الأمن الغذائي والتغذية، وخطط الحماية الاجتماعية والبنية التحتية العامة، وغيرها. إلى جانب المبادئ وإطار العمل، سيتم توفير أدوات إضافية لرصد وتقييم التقدم المحرز، وتوضيح أصحاب المصلحة وتحديد احتياجات البيانات وخيارات السياسة العامة.

الروابط الحضرية الريفية:
المبادئ الأساسية
1
تدخلات محلية
2
الحوكمة المتكاملة
3
النهج القائمة على النظم الوظيفية والمكانية
4
الشمولية المالية
5
شراكة متوازنة
6
نهج حقوق الإنسان
7
تجنب إحداث الضرر وتوفير الحماية الاجتماعية
8
الحساسية البيئية
9
الشمولية والمشاركة
10
بيانات موجهة ومبنية على الأدلة

الجزء الأول

المبادئ الأساسية للروابط الحضرية الريفية

الجزء 1. المبادئ الأساسية

1
تدخلات محلية

2
الحوكمة المتكاملة

3
النهج القائمة على النظم الوظيفية والمكانية

4
الشمولية المالية

5
شراكة متوازنة

7
تجنب إحداث الضرر وتوفير الحماية الاجتماعية

6
نهج حقوق الإنسان

9
الشمولية والمشاركة

8
الحساسية البيئية

10
بيانات موجهة ومبنية على الأدلة

1

تدخلات محلية

يعد السياق المحلي مهمًا للغاية في العمل على الروابط بين المناطق الحضرية والريفية، وينبغي أن يسترشد به ويوجه عملية تحقيق الأجندات العالمية مثل أجندة التنمية المستدامة لعام 2030 (بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة)، والخطة الحضرية الجديدة (NUA) وغيرها. يجب أن يكون للالتزامات الوطنية والإقليمية تماسك سياساتي وإجراءات متكاملة في جميع المناطق. يجب أن يدمج هذا التحول بين الروابط الحضرية الريفية والتنمية الإقليمية المتكاملة؛ كما ينبغي أن يساعد السلطات المحلية والجهات الفاعلة الإقليمية على أخذ زمام المبادرة في التغلب على أوجه عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية مع الاستفادة في الوقت نفسه من المزايا النسبية لتدفق الأفراد والمنتجات والخدمات عبر الطيف الحضري - الريفي.

2

الحوكمة المتكاملة

تعزيز آليات الحكم من خلال دمج الروابط بين الريف والحضر في الحوكمة متعددة القطاعات، متعددة المستويات ومتعددة أصحاب المصلحة. إن تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتعامل مع رابطة السلام التنموية الإنسانية، على سبيل المثال، يتطلب سياسات واستراتيجيات وخطط عمل تكون:

أ. مدمجة أفقياً عبر النطاقات المكانية في المناطق الحضرية والمدن والبلدات المجاورة، بما في ذلك المناطق الريفية النائية؛

ب. التكامل القطاعي مع القطاعين العام والخاص، ومنظمات المجتمع المدني، ومؤسسات البحث والمهنيين، والشركاء المدنيين الرسميين وغير الرسميين؛

ج. متكاملة رأسيا من خلال مستويات مختلفة من المشاركة وصنع القرار الرسمي. تحسين وإضفاء الطابع المؤسسي على أوجه التآزر من خلال دمج العوامل والإجراءات الحضرية والريفية من خلال الأبعاد الأفقية والقطاعية والرأسية.

3

النهج المعتمدة على النظم الوظيفية والمكانية

استخدام النهج المستندة إلى النظام لتعزيز السياسات الحضرية والإقليمية والريفية المتكاملة والتخطيط لدعم تحليل تدفق الموارد مثل الناس والمياه والتنوع البيولوجي والغذاء. النظر في مستويات مختلفة من المستوطنات الحضرية والريفية في أنظمة المدن والبلدات من مختلف الأحجام. النظر في الترابط الوظيفي القائم على أساس المناطق والنظم الإيكولوجية بين المستوطنات الحضرية والريفية واستخدام الأراضي (بما في ذلك المناطق النائية والجزر الخارجية النائية) واستخدامها لتحقيق مزيد من التأثير والمساواة.

4

الشمولية المالية

تأمين وترتيب أولويات الاستثمار العام والخاص المستدام لموازنة الروابط الحضرية والريفية وتعزيزها. كلما كان ذلك ممكنًا، يتم ضبط التمويل لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الريفية والحضرية المتكاملة. يجب ألا يقتصر الاستثمار على المدن الكبيرة أو العواصم، بل يجب أن يشمل أيضًا المستوطنات الأصغر، بما في ذلك القرى والبلدات والمدن المتوسطة والمناطق المحيطة بالمدن. كما يجب الانتباه إلى مختلف الفاعلين في الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي الذين يحتاجون إلى دعم مالي، بما في ذلك روابط صغار المزارعين وأصحاب المشاريع الجديدة. تشجيع الاستراتيجيات المالية للتعامل مع عدم المساواة في الوصول إلى الخدمات العامة والاستثمار في البنية التحتية.

5

شراكة متوازنة

تشجيع الجمعيات والتحالفات والشبكات التي تربط الوكلاء والقطاعات الحضرية والريفية المختلفة. تطوير وتعزيز القدرات والمهارات عبر مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة مثل المجتمع المدني والقطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية من خلال عمليات شاملة وتشاركية، لا سيما داخل المجموعات والتجمعات الأكثر تهميشًا. من المحتمل أن تتطلب الشراكات الشاملة المرونة والتعديلات بناءً على المعرفة الجديدة وإنشاء طرق جديدة للتعامل مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

6

نهج حقوق الإنسان

النهج المتكاملة القائمة على حقوق الإنسان في جميع أدوات وإجراءات السياسة العامة لضمان ألا تؤثر المبادرات والعمليات الإنمائية سلبًا على حقوق الإنسان لأي شخص عبر الطيف الحضري - الريفي. ينبغي أن تحترم التدخلات حقوق الإنسان وتعززها وتفي بها، مثل الحق في العمل والحق في التعليم والحق في الصحة والحق في السكن الملائم بأسعار معقولة والحق في الغذاء. يجب أن تكمل حماية التنوع البيولوجي الطبيعي في منطقة ما الدفاع عن حقوق الإنسان في تلك المنطقة.

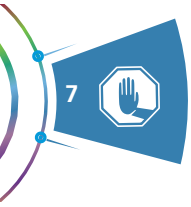

7

تجنب إحداث الضرر وتوفير الحماية الاجتماعية

تعزيز الروابط بين المناطق الحضرية والريفية للتغلب على الصراعات، والتعرف على التنوع الثقافي والحد من أوجه عدم المساواة. ويمكن تحقيق ذلك من خلال تعزيز الرفاه والصحة والأمن الغذائي والتغذية وحماية المياه والطاقة والتنقل والمأوى والتنوع البيولوجي وحيازة الأراضي في المبادرات والسياسات والبرامج وتقديم الخدمات. العثور على التوازن في تدابير وبرامج الحماية الاجتماعية التي تؤثر على الرجال والنساء ومجموعات من مختلف الأعمار والمجموعات الاجتماعية والاقتصادية في جميع أنحاء الطيف الحضري والريفي.

8

حساسة بيئيا

مع وضع مبادئ ريو وريو+ 20 الرئيسية في الاعتبار [9] يجب معالجة الموارد التي يحتاجها السكان الحاليون دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية الاحتياجات المستقبلية. كما ينبغي للمبادئ الأخرى التي من شأنها تعزيز التنمية الإقليمية المتكاملة والاستثمارات على طول الطيف الحضري - الريفي أن تعطي الأولوية لحماية واستدامة وتوسيع المناطق المهمة للتنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي. وسيضمن ذلك انتقالًا تكاملياً بين الريف والحضر إلى اقتصادات مرنة وفعالة من حيث الموارد وإقتصادات دائرية ومنخفضة الكربون.

9

الشمولية والمشاركة

ضمان المشاركة الفعالة من قبل الأفراد والمؤسسات والتجمعات المحلية من خلال الطيف الحضري الريفي. إنشاء مساحات وآليات حسب الضرورة للمشاركة في الحوار السياسي وعمليات التخطيط للنساء والشعوب الأصلية والأطفال والشباب والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة وسكان الأحياء الفقيرة وصغار المزارعين والمشردين وغيرهم ممن يتعرضون للتهميش. بناء القدرات لتمكين الفئات الضعيفة [10] والمشاركة الفعالة للتجمعات الحضرية وشبه الحضرية والريفية في الإدارة الإقليمية المتكاملة. حماية واحترام الثقافات المحلية والأصلية. ندرك أن علاقة الثقافة بالهجرة والتنقل والتشرد أمر بالغ الأهمية للحماية الاجتماعية والمرونة، وهي عامل رئيسي في تصميم الاستراتيجيات والتدخلات المناسبة.

10

بيانات موجهة وتستند على الأدلة

إنشاء أو تحسين نظم المعرفة وملء الفجوات في البيانات بحيث يكون هناك أدلة لدعم أساليب التخطيط التي من شأنها تعزيز الطيف الحضري والريفي وتعزيز التماسك الإقليمي. تحسين وجمع، عند الضرورة، البيانات الإقليمية المصنفة، بما في ذلك حسب العمر والجنس والحالة الاجتماعية والاقتصادية. جمع البيانات والمؤشرات الحضرية وشبه الحضرية والريفية على المستويين الوطني ودون الوطني (التعامل مع النطاق المناسب بما في ذلك البيانات الكمية والنوعية). دمج المعرفة غير الثابتة والقاعدية. تسهيل تبادل المعرفة، ومراقبة الأداء والتقييم، وجعل المعلومات قابلة للوصول وشفافة وتفاعلية ومتاحة للجميع.

الجزء 2

إطار العمل للروابط الحضرية-الريفية

جزء 2. بنية العمل

تنطبق المبادئ الأساسية للروابط بين المناطق الحضرية والريفية على جميع أقسام إطار العمل كما أنها ذات صلة بالحكومات على جميع المستويات وأصحاب المصلحة الآخرين. تحدد أقسام إطار العمل عينة من السياسات والاستراتيجيات وكذلك التخطيط المؤسسي والإجراءات اللازمة لتهيئة بيئة مواتية عند نقاط الدخول القطاعية والمواضيعية المختارة للتطبيقات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمبادئ الأساسية. تم تصميم إطار العمل لدعم وتوفير التوجيه لجميع الوكلاء. باستخدام نهج النظم، غالبًا ما تكون مجالات العمل المقترحة متعلقة ببعضها ويتم إعلامها بالتجارب على الصعيدين الوطني والمحلي.

هناك أدوار لجميع أصحاب المصلحة مع بعض الإجراءات التي تنطبق على وكلاء مختلفين، في حين أن البعض الآخر ينطبق على وكلاء أكثر تحديدا. تربط الإجراءات في إطار العمل الموضحة أدناه الوكلاء الحضريين وشبه الحضريين والريفيين من الناحية المكانية والوظيفية. كما أنها تربط بين مستويات مختلفة من الحكومة والسياسات والبرامج القطاعية. من خلال العمل معًا لتحقيق وجهات نظر مشتركة حول التنمية الإقليمية المتكاملة، من الممكن تعزيز أوجه التآزر وتدفقات الأفراد والمنتجات والخدمات والمعلومات.

الهدف العام هو تعزيز الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الشاملة في جميع أنحاء الطيف الحضري الريفي.

تهيئة بيئة مواتية لتعزيز الروابط الحضرية الريفية المستدامة:
أ) الحوكمة والتشريع وتنمية القدرات
ب) التخطيط المتكامل من خلال الطيف الحضري الريفي
ج) الاستثمار والتمويل من أجل التنمية الحضرية الريفية الشاملة
د) بناء قدرات الناس والتجمعات
هـ) إدارة المعرفة والبيانات للتدفقات المكانية الديناميكية للأشخاص والمنتجات والخدمات والموارد والمعلومات

نقاط الدخول القطاعية والمواضيعية لتعزيز التنمية الإقليمية المتكاملة:
و) التنمية الاقتصادية الإقليمية والعمالة
ز) منهجيات متماسكة لتقديم الخدمات الاجتماعية
ح) البنية التحتية والتكنولوجيا ونظم الاتصالات
ط) المنهجيات المتكاملة للأمن الغذائي والتغذية والصحة العامة
ي) التأثير البيئي والموارد الطبيعية وإدارة الأراضي
ك) الصراعات والكوارث

الحوكمة والتشريعات وتنمية القدرات

1. إنشاء منهجيات „الحكومة بأكملها" [12]. يجب أن تكون آليات الإدارة متعددة المستويات والحوكمة متعددة القطاعات مستجيبة وتعزز الظروف التي تمكن الحكومات المحلية من خلالها القيام بالتنمية الإقليمية المتكاملة وإدارة الموارد الطبيعية في إطار وطني. يمكن تعزيز ترتيبات الحوكمة، على سبيل المثال، من خلال التعاون بين البلديات وآليات الحوكمة الترابطية على المستوى الإقليمي، مما يؤدي في بعض الحالات إلى وكالات أو روابط جديدة ومتكاملة (مثل البدء من النفايات أو المياه أو النقل العام أو إدارة الأراضي).

2. إضافة آليات الإدارة لمراجعة الولايات والسياسات المؤسسية (مثل الأبعاد الريفية في السياسات الحضرية والأبعاد الحضرية في السياسات الريفية)، بما في ذلك الانسجام والتنسيق بين القرارات والمعايير الوطنية والإقليمية والمحلية. اقتراح المبادرات واللوائح والتدخلات التنفيذية و / أو التشريعية على المستوى الإقليمي. قد تتضمن هذه التدخلات البحث عن هياكل حوكمة أدت سابقًا إلى فصل إداري غير منتج و / أو التأكد من أنها غير متشابهة ولكنها غير مرتبطة بالسلطات الحضرية والإقليمية.

3. وضع إطار لشمول السكان الحضريين والريفيين المعرضين للخطر. شمول الفئات الضعيفة والمهمشة في التخطيط، وصنع القرار، وتصميم برامج ومنصات الحوكمة لتعزيز الفهم الكلي للقضايا. توسيع المساءلة من خلال عمليات الرصد والتقييم لضمان إدراج التجمعات الحضرية والريفية، على سبيل المثال من خلال تطوير أدوات لتقييم تأثير السياسات والاستراتيجيات والبرامج والمبادرات الرامية إلى تعزيز التكامل الإقليمي.

4. إنشاء آليات وطرق تشاركية للتوفيق بين الاختلافات والتوصل إلى اتفاقات مستدامة بين المصالح العامة والمثبتة. التأكد من احترام حقوق جميع أصحاب المصلحة في النزاعات القائمة بشأن استخدام الأراضي أو الخدمات، على سبيل المثال، عندما يهدد التوسع الحضري إلى الإسكان الجديد مصالح المجتمع الزراعية أو البيئية أو التقليدية.

5. إقامة تبادل مستمر للمعارف والمنصات والحوار وتنمية القدرات لتعزيز الروابط الريفية الحضرية التي تدفع النمو المستدام والشامل (احترام القدرة الإقليمية). دعم الحوار المستمر بين أصحاب المصلحة من خلال منهج تدريبي مخصص ومبتكر للمخططين الإقليميين والتعاون بين القطاعات مع الأكاديميين والشركاء غير الحكوميين والأشخاص الذين يُرجح أن يتم تركهم في الخلف.

6. وضع وتنفيذ استراتيجيات لزيادة الوعي بأبعاد وفوائد وديناميكية الروابط بين الريف والحضر. يمكن القيام بذلك من خلال الشبكات والجمعيات الإقليمية الحالية والجديدة للمخططين المحترفين وإدارات التخطيط. يمكن لوحدات التخطيط الوظيفية في الولايات الحضرية والإقليمية التي تتطلب التدريب والدعم أن تبني القدرات من خلال الروابط. يمكن لمخططي القطاع على المستوى الوطني المساعدة في تحفيز المزيد من تبادل المعرفة وبناء القدرات على مستويات التخطيط المحلي.

ب

التخطيط المتكامل من خلال الطيف الحضري الريفي

1. إنشاء آليات لتعزيز الجانب المحلي من التخطيط الوطني من خلال تعزيز مؤسسات التخطيط المحلية. تطوير الأدوات التي تعزز التخطيط متعدد القطاعات على المستويين الوطني والإقليمي في بيئة متعددة أصحاب المصلحة، تعالج الدور الهام للحكومات المحلية في تخطيط وإدارة استخدام الأراضي والمياه. السياسات الحضرية الوطنية التي تعالج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المناطق الريفية والتي تعتبر مسؤولة اقتصاديًا أيضًا ويمكن أن تكون وسيلة لتفويض صلاحيات التخطيط، كما تم تشجيعها في الخطة الحضرية الجديدة.

2. تكييف وتطبيق نهج متعددة المستويات ومتعددة القطاعات وأصحاب المصلحة المتعددين للتخطيط المتكامل حسب الاقتضاء لمختلف الجهات الفاعلة، على النحو المقترح في المبادئ التوجيهية الدولية للتخطيط الحضري والإقليمي (IG-UTP). وهذا يربط التخطيط الوطني للتنمية الحضرية المستدامة بالتنمية الإقليمية المتكاملة. كما يشدد على مشاركة المجتمع المدني وينبغي إيلاء اهتمام خاص للفئات المهمشة في التخطيط والإدارة على الصعيدين المحلي والوطني.

3. إضفاء الطابع الرسمي على شبكات الصلاحيات وأنظمة المدن والبلدات على المستويين المناطقي والإقليمي. والهدف من ذلك هو تحديد رؤية مشتركة ووضع خطط عمل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المستدامة التي تدمج المتطلبات القطاعية على المستويات الإقليمية. ستقوم الشبكات أيضًا ببناء القدرات وتحديد أوجه التآزر التي تتوافق مع إمكانات ومحددات النظام الإيكولوجي الحضري والريفي والإقليمي.

4. إنشاء آليات للجمع بين سلطات التخطيط الحكومية. ينبغي إيلاء اهتمام خاص للأبعاد والاحتياجات المالية والثقافية والمؤسسية للمستوطنات الريفية والمدن الصغيرة والمدن المتوسطة. تعزيز قدراتهم على المشاركة في التنمية الإقليمية المتكاملة، على سبيل المثال، من خلال الجمعيات الإقليمية بين البلدات الصغيرة والمدن.

5. وضع وتنفيذ أهداف تخطيط متكاملة للحد من الفجوات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بين الريف والحضر. قد يشمل ذلك مراجعة وتكييف واستخدام الأدوات القانونية والتشريعية ذات الصلة محليًا لتنمية الأفراد وخطط التنمية القائمة على المكان، بما في ذلك دمج حماية البيئة، ومقاومة المناخ، واستخدام الأراضي، والبنية التحتية والنقل.

6. وضع معايير ونهج لتخطيط وإدارة وتنظيم استخدام الأراضي. وغالبًا ما تكون هذه الأدوات متاحة للحكومات المحلية لمعالجة التحضر والتحول الريفي. يمكن تصميم المناهج بحيث تكون حساسة للثقافة والبيئة والصحة في تخطيط وتنفيذ المسارات الاستراتيجية. ومن الأمثلة على ذلك تخطيط المساحات العامة ذات الجودة العالية والمراعية للنوع الاجتماعي، والابتكارات مثل تقسيم مناطق ممرات التنوع البيولوجي الأخضر والأزرق والمحافظة الثقافية ومناطق الغذاء الصحي التي تقيم روابط مع صغار المزارعين المحليين، إلخ..

ج

الاستثمار والتمويل من أجل التنمية الحضرية الريفية الشاملة

1. تكييف ومواءمة الميزانيات العامة على الصعيدين الوطني والمحلي لتكامل السياسات الإقليمية. بالنسبة للميزانيات القطاعية، إشراك آليات جديدة أو معدلة للاستثمار في الإجراءات التي تعزز الروابط الحضرية الريفية التي تلبي احتياجات وتحديات أقاليم محددة.

2. تضمين تدابير وممارسات لتعزيز الأدوات المالية العامة والخاصة للتعامل مع الائتمان وإزالة الحواجز المالية. تشمل التدابير للحفاظ على وخلق فرص العمل في جميع أنحاء الطيف بين المناطق الحضرية والريفية. على المستوى المالي العام، يجب أن يتم تضمين ميزانية على المستوى الوطني لدعم الاستراتيجيات وخطط العمل المنسقة مثل المساعدة المالية البلدية والتنمية الريفية والسياسة الضريبية وتحويل الأموال إلى الحكومات المحلية. تطوير أطر عمل لتعزيز النظم المالية المحلية. أن يكون هناك آليات مالية مبتكرة [13]، على سبيل المثال، لتقليل الفجوات الائتمانية وضمان التوزيع العادل للضرائب.

3. تشجيع (وعند الضرورة تشريع) البنوك الخاصة والوسطاء إلى جانب الوكالات والأدوات المالية العامة [14] لتعزيز ممارسات الاستثمار المسؤولة والأخلاقية والمستدامة من قبل المؤسسات المالية الإقليمية والمحلية. تمويل المشاريع والشراكات التي تنشئ روابط وتآزر بين التنمية الحضرية والريفية. يمكن تشجيع الجمعيات الحكومية الإقليمية بشكل خاص. دعم أصحاب المصلحة المعنيين (بما في ذلك المدن الصغيرة والمتوسطة) من خلال توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المصرفية والقروض المقدمة من الوسطاء الماليين والحكومات والمنظمات المانحة.

4. تكييف آليات التمويل لدفع الخدمات البيئية [15] ، بغض النظر عما إذا كان ذلك على المستويات الإقليمية أو الوطنية. ضمان الوصول إلى العوامل الأساسية التي تشرف على وظائف النظام الإيكولوجي مثل التخلص من النفايات / إعادة استخدامها، ومعالجة مياه الصرف الصحي، وإدارة أحواض الأنهار، والزراعة والحراجة، وما إلى ذلك، والترويج لهذه العناصر حيثما لم تكن موجودة.

5. ابتكار مبادرات لأولئك من هم في المجتمع المالي والاستثماري، بدعم من السياسات الوطنية وبنوك التنمية، للعمل معاً لتلبية الاحتياجات المالية، على سبيل المثال، لصغار المنتجين والمؤسسات الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة. تبرز أمثلة واعدة في التمويل الاجتماعي أو التأثير الاجتماعي والمبادرات الاقتصادية الدائرية والتضامنية. يمكن للحكومات المحلية والإقليمية تجميع الموارد والاستفادة من الوكلاء والمبادرات العامة والخاصة وغير الربحية والتجارية.

6. تبسيط الإجراءات لتشجيع الجهات الفاعلة الخاصة والمؤسسات العامة على تحسين الوصول إلى القروض (الصغيرة) لأصحاب المشاريع الصغيرة وصغار المزارعين، ولا سيما النساء اللائي قد يكون لديهن أصول أقل وحيازة الأراضي بشكل غير رسمي. يعد رواد الأعمال الشباب والشركات الناشئة روابط مهمة بين المنتجين الريفيين ومع أسواق جديدة للأغذية الصحية وكذلك للاستيراد / التصدير. يعد التمويل لتسريع وتنمية فرص العمل والتوظيف الجديدة عبر الطيف الحضري - الريفي أمراً حيوياً

تمكين الناس والتجمعات

1. تحديد ودعم أنواع مختلفة من الشراكات الشاملة وتعزيز أوجه التآزر على جميع المستويات في المناطق الحضرية والريفية. تطوير حلول تمويلية لتوفير البنية التحتية والخدمات في المجتمعات المحرومة. يجب البناء على السياقات المحلية والإنجازات الماضية. تعزيز العمليات الرسمية وغير الرسمية الشاملة التي تقلل من أوجه عدم المساواة، وتمكن منظمات المجتمع، وتدعم مجموعات المواطنين لتوضيح نقاط القوة والأصول والقدرات لديهم وبناءها.

2. الالتزام بالإدراج المتساوي والمتزن للجهات الفاعلة الريفية والحضرية في كل من القطاعين الرسمي وغير الرسمي لتشجيع المشاركة المتوازنة في تصميم المشاريع وتنفيذ ورصد الشراكات وتقاسم المنافع. غالبًا ما يكون القطاع غير الرسمي هو المجال الرئيسي لريادة الأعمال الصغيرة جداً والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهو مهم بالنسبة للنساء والشعوب الأصلية وصغار المزارعين وغيرهم.

3. تبني منهجيات تشاركية مثل أدلة الشراكة وأدوات الموازنات التشاركية والتقييم لتشجيع المساواة وإدارة المعرفة المشتركة من خلال المؤسسات ومراكز السلطة. ومن الأمثلة على ذلك مجالس السياسات الغذائية والجمعيات متعددة القطاعات بين الحكومة ومجموعات المواطنين ومجتمعات الأعمال.

4. إنشاء إطار لتعزيز التعاون بين التجمعات والجهات الفاعلة الأخرى في المناطق الحضرية والريفية التي تسهل تدفق الاستثمارات والمعارف والمهارات اللازمة لمعالجة التباين المكاني والاقتصادي والاجتماعي بين سكان المناطق والأراضي الحضرية والريفية.

5. إنشاء حكومات ومؤسسات محلية شاملة للمجموعات العاملة أو المجموعات القطاعية أو شراكات مع ممثلي القطاع الخاص (عند الاقتضاء ومنع أو معالجة تضارب المصالح) ومجموعات المجتمع المدني في المناطق الريفية والحضرية وبين البلدات والمدن الكبيرة والصغيرة والسلطات الريفية (بما في ذلك الحدود الإقليمية أو حدود السلطات).

6. تصميم وإقامة شراكات رسمية وغير رسمية من خلال أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية مختلفة تتناول أيضًا أوجه عدم المساواة واختلالات القوى بين الوكلاء الحضريين والريفيين بنهج إقليمي، بناءً على المبادئ التوجيهية ذات الصلة بالشراكة الفعالة [16] للروابط الحضرية -الريفية.

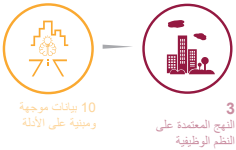

و

إدارة المعرفة والبيانات للتدفقات المكانية الديناميكية للأشخاص والمنتجات والخدمات والموارد والمعلومات

1. تطوير نماذج وطرق تشاركية تحدد وتصف النظم الحضرية المعقدة وعلاقاتها مع المناطق الريفية المحيطة بها على المستوى الإقليمي، على سبيل المثال بناء „نهج التمثيل الغذائي الحضري" [17] للتعامل مع الالتزامات التحويلية نحو الخطة الحضرية الجديدة. بناءً على تكامل التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، ينبغي أن تأخذ هذه التقييمات في الاعتبار الريف الأقل تطوراًوأن تكون قادرة على تحديد أثر الإجراءات على مستوى الأسرة وحسب العمر والجنس. يجب أن تستند أوصاف هذه المناطق الحضرية والريفية إلى أدلة قوية وأن تكون مدعومة ببيانات مفصلة.

2. تطوير قدرة الحكومات الوطنية والمحلية على استخدام وجمع ومعالجة البيانات والمعلومات المكانية في تعاون شفاف مع أصحاب المصلحة من القطاع الخاص وغير الحكومي والأكاديمي وكذلك مجموعات مستخدمي الأراضي المحلية مثل المجموعات الأصلية وجمعيات الاسكان غير الرسمية.

3. توليد بيانات جديدة لسد فجوات المعلومات. تشمل عمليات المراقبة وأنظمة المراقبة المستندة إلى نظم المعلومات الجغرافية، والبيانات التي تغطي معاملات حيازة الأراضي والملكية، ورسم الخرائط المحلية لأنظمة حيازة الأراضي القائمة والتقليدية، ومسوحات الوجهة/المصدر وبيانات نظام تحديد المواقع العالمي (GPS) لتقييم التدفقات والحواجز أمام حركة الناس والمنتجات والخدمات والموارد والمعلومات بين المناطق الحضرية والريفية. يجب جعل هذه المعلومات متاحة للحكومات المحلية والأكاديميين والجهات الفاعلة في المجتمع المدني كأساس لتحديد خدمات التنقل الحضرية والريفية المناسبة والمتكاملة التي تدعم التدفقات دون عوائق وسبل العيش المستدامة والتنمية المحلية.

4. جمع وإتاحة البيانات والمعرفة بشأن تنقل الأشخاص (بما في ذلك النساء والشباب والأشخاص ذوو الإعاقة) عبر الطيف الحضري - الريفي (بما في ذلك تدفقات الهجرة الدولية). يجب أن يركز هذا بشكل خاص على التنقل فيما يتعلق بالنمو والإمكانات التحويلية للبلدات والمدن الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك السفر اليومي والموسمي وكذلك الحركة الطويلة الأجل. يمكن للتحليل الذي يركز على الوظيفة والصحة والأمن الغذائي والتغذية والتقييمات البيئية الاستراتيجية لاستخدام الموارد وتوزيعها أن توجه التخطيط على مستويات مختلفة للخدمات القائمة على التنقل الديناميكي مثل التدريب والتمويل والمعلومات للأسر متعددة المناطق الريفية والحضرية.

و

التنمية الاقتصادية والعمالة الإقليمية

1. استخدم الحوار التشاركي لتحديد ورسم النزاعات المحتملة والحلول المناسبة ثقافياً (بما في ذلك النماذج المبتكرة والتقنيات الحديثة وأساليب المعلومات) لتنسيق التنمية. وسيؤدي ذلك إلى تعزيز أوجه التآزر الإيجابية وفوائد التدفقات المتبادلة للأشخاص والمنتجات والخدمات والموارد والمعلومات. يمكن للتعاون بين البلديات، على سبيل المثال بين المجتمع المدني والقطاع الخاص، تحسين تقديم الخدمات وتحسين مساءلة من يديرون خدمات البنية التحتية. يمكن لظروف العمل العامة أن تعزز الروابط بين الريف والحضر، ولكن ستكون هناك حاجة إلى مبادئ توجيهية وأنظمة وبرامج حماية اجتماعية كافية لتعزيز العمل اللائق وتعزيز المساواة بين الجنسين وتجنب الاستغلال.

2. تسخير إمكانات المدن الصغيرة والمتوسطة والجزر النائية (مثل التجمعات / الأسواق الريفية الصغيرة التي غالباً ما تكون مركز التجمعات الحضرية) لتوفير نقطة التقاء بين الأعمال الحضرية والريفية. يمكن أن يتم ذلك من خلال إنشاء مراكز عمل وشركات وتدريب، خاصةً للنساء والشباب، على سبيل المثال من خلال الحاضنات التي تربط الوسطاء والمنتجين ومسارعات الأعمال التجارية بمنصات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المبتكرة.

3. تخصيص التدخلات في تخطيط وإدارة الأسواق الإقليمية لفائدة المؤسسات الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة، بما يتجاوز كفاءة سوق الغذاء/سلسلة التوريد تشمل النظم الغذائية بين المنتجين والمستهلكين في المناطق الحضرية والريفية قنوات البيع بالتجزئة الرسمية وغير الرسمية، والنقل والتخزين وتجهيز الأغذية، وهي توظف أعدادًا كبيرة من الناس. توجد أنظمة ما بعد الزراعة في القرى الصغيرة والمدن المتوسطة (التي تعمل كمساحات ريفية بينها) والمدن الكبرى. الحلول المؤسسية والبنية التحتية لبناء الروابط بين المنتجين والمستهلكين ومقدمي الخدمات المحليين إلى جانب سلاسل القيمة

الغذائية الزراعية لها عوائد عالية محتملة؛ هذه يمكن أن تعزز الاستثمار المحلي وتضاعف الفوائد في المناطق الريفية والحضرية.

4. بناء روابط حضرية ريفية أقوى من خلال التنسيق على المستويات بين البلديات وبين الأقاليم. هذا هو تشجيع خلق المزيد والمزيد من الوظائف الزراعية وغير الزراعية. كما أنها تهدف إلى الاستفادة من وكلاء معينين من القطاعات العام والخاص والتجاري وغير الهادف للربح ومبادرات مجتمعية من خلال برامج تنمية منسقة محلياً. يجب أن يكون القطاع غير الرسمي عنصرا في أجندة التنمية الإقليمية التي ينبغي أن تركز على دور المرأة الحضرية والريفية في سبل المعيشة الزراعية وغير الزراعية.

5. خلق فرص للتعليم وبناء القدرات للمساعدة في الاستثمار المتوازن وفرص التمويل للجهات الفاعلة الحضرية والريفية وتوفير حوافز للأنشطة المشتركة. يجب التعلم من الابتكارات في خطط التمويل والتمويل التشاركي لتمكين الوصول إلى الخدمات المالية للجميع، وخاصة المجموعات التي تواجه صعوبات في الحصول على التمويل مثل المشاريع المحلية الصغيرة والمتوسطة. يجب بناء القدرات ودعم المؤسسات المالية لتقديم خدمات مخصصة لهذه المجموعات، بما في ذلك النساء والشباب والشعوب الأصلية وصغار المزارعين والشركات الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة الحجم، إلخ.

ز

نهج متسقة لتقديم الخدمات الاجتماعية

1. تحديد الاحتياجات والفرص والثغرات التي يمكن أن توفر فيها الروابط الريفية - الحضرية المعززة خدمات أفضل من الناحية المكانية والاجتماعية وتقلل من العوائق التي تحول دون تقديم خدمات اجتماعية عامة جيدة لجميع الفئات الاجتماعية - الاقتصادية. دعم وتعزيز المشاركة الشعبية متعددة القطاعات لتحسين الكفاءة وتقديم خدمات متعددة.

2. استكشاف نماذج وحوافز جديدة لمقدمي الخدمات الاجتماعية من الغذاء الصحي والمأوى والخدمات الصحية والتعليم (للقطاع الخاص ومقدمي الخدمات الاجتماعية). يجب التأكد من أن هذه النماذج تعتمد على الموقع وتتعلق باحتياجات محددة، على سبيل المثال، سفر أطفال الريف إلى المدارس في المناطق الحضرية أو المناطق المحيطة بالمدن.

3. ضمان وصول الخدمات العامة إلى الجميع. يمكن تجريب الشراكات بين القطاعين العام والخاص والمجتمع لتحسين توصيل الموارد واستخدامها بشكل أفضل بين البلديات. يمكن أن تعزز الشراكات تقديم الخدمات في المناطق بين الحضر والريف والمناطق الريفية (بما في ذلك المناطق الريفية النائية). قد لا تلبي الخدمات التي تم تطويرها للسكان والمناطق الحضرية الاحتياجات الخاصة (الصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي، وما إلى ذلك) للسكان في المناطق الريفية ذات الكثافة السكانية المنخفضة. يجب مراقبة وتقييم هذه الشراكات بشكل مستقل بمشاركة المجتمع.

4. وضع خطط للصحة والصحة العامة لتنسيق السلطات والإجراءات على جميع مستويات الحكومة والنظر في خدمات النظم الإيكولوجية والروابط بين المناطق الخضراء المحيطة بالمدن والمناطق الحضرية والأماكن العامة لرفاهية الإنسان؛ الأمثلة على ذلك هي جوانب الصحة العقلية والجهاز التنفسي وتقلل من خطر الأمراض غير المعدية.

5. دعم المجتمعات الحضرية والريفية في تطوير وتخطيط بيئة صحية وآمنة. دعم مساهمتها في تحقيق التغطية الصحية الشاملة. الحد من عدم المساواة المكانية والاجتماعية في الخدمات الصحية الجيدة لضمان أن السكان الحضريين والريفيين على حد سواء بصحة جيدة ومنتجين اقتصاديًا.

6. دمج الصحة والرفاه من خلال تخطيط جميع الخدمات العامة، والتأكد من أن جميع المبادرات والسياسات والبرامج للتخطيط الإقليمي المتكامل تقيم الآثار الإيجابية والسلبية المحتملة على الصحة وتنتج مساحة للنشاط البدني الآمن للنساء والشباب والأطفال في المناطق الحضرية والريفية.

ح

البنية التحتية والتكنولوجيا ونظم الاتصالات

1. بناء أنظمة نقل مستدامة ومرنة في المناطق الحضرية والريفية والبنية التحتية والخدمات مع تحديد أولويات الجوانب مثل النقل المتعدد الوسائط [18] والشحن الأخضر والنقل العام المتاح. إجراء تحليل متكامل للبنية التحتية والخدمات الحضرية الريفية لتحديد الاحتياجات والتحديات الخاصة بالسكان. سيساعد التحليل في توقع التوترات والالتزامات المتعلقة بالتخطيط اعتمادًا على القدرة على المحافظة على الأراضي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية المحلية والتنوع البيولوجي.

2. استخدام التحليل التشاركي لتوحيد القطاعات وإشراك السكان ذوي التنقل الأكثر تحديا. يجب أن يساعد هذا التحليل في بناء أنظمة نقل أكثر استدامة ومرونة وبنية تحتية لتحسين رفاهية الناس وتمكين تنقل المنتجات والخدمات. يمكن أن يفيد ذلك بشكل خاص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم (MSMEs).

3. الاستفادة من التكنولوجيا والابتكارات لخلق فرص متساوية وتعزيز المدن والبلدات والحلول الذكية لتحسين الاتصال والتكامل بين المناطق الحضرية والريفية. ومن شأن ذلك أن يساعد صغار المزارعين، على سبيل المثال، في اكتساب أفكار ومعلومات جديدة، وروابط مع أسواق الإنتاج وتيسير الوصول إلى الصناعات التحويلية وفرص التصدير ، من بين أمور أخرى. هذا يجب أن يسهل تدفق أي معلومات أخرى تسمح بوظيفة التدفقات بين المناطق الحضرية والريفية.

4. البناء على البيانات المشتركة والمفصلة في التدفقات المكانية الديناميكية للتخطيط المشترك وتمويل وبناء البنية التحتية للمياه والصرف الصحي والطرق السريعة والنقل والكهرباء والاتصالات في المناطق الحضرية

والريفية. نظرًا لأن التركيز الفردي على البنية التحتية للتطوير الجديد عادةً ما يزيد من قيمة الأرض وينتج عن مبيعات الأراضي والإخلاء القسري، يجب بحث سبل التخفيف والحوافز العكسية. قد تشمل تدابير الحماية هذه نقل حقوق التنمية وتدابير للاعتراف بحقوق الفئات الضعيفة وحمايتها، مع ملاحظة أن مطالبات هذه الجماعات بالأراضي قد تكون عادية.

5. تنفيذ نظم متكاملة لتنقل الانسان وتوزيع المنتجات لتصبح أكثر شمولاً وتكاملاً. ينبغي أن يكون لهذا هياكل حوكمة مناسبة للغرض، وشبكات ومنصات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتسريع التنمية الاقتصادية. على سبيل المثال، يمكن أن يكون إنشاء هيئات النقل الحضرية والتحالفات بين المشغلين من القطاعين العام والخاص والمشغلين على المجتمع القائم لأنظمة النقل المتكاملة.

خ

النهج المتكاملة للأمن الغذائي والتغذية والصحة العامة

1. استخدام أنظمة أمن الزراعة والغذاء والمياه والطاقة والصحة ووظائف النظام الإيكولوجي الأساسي كهيكل موحد لتعزيز التآزر الحضري والريفي. يمكن القيام بذلك من خلال العلاقات الاجتماعية والسوقية بين منتجي الأغذية على جميع المستويات، والوسطاء مثل وكلاء سلسلة الإمداد الغذائي وجميع مستهلكي الأغذية. دعم المؤسسات الزراعية وغير الزراعية المحلية والاستفادة من الإنتاج الغذائي المحلي والوجبات الغذائية لتعزيز الأمن الغذائي والتغذية. دمج قضايا الصحة والهجرة وواردات الأغذية والتغير المناخي والتعارض مع توفير فرص العمل والتمويل لخدمات النظام البيئي. وهذا يمكن أن يعزز ويحمي حفظ الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي، التقليل من النفايات وتعزيز الأمن الغذائي، وتحسين التغذية ومعالجة المساواة بين الجنسين، إلخ.

2. دمج الصحة والرفاهية، بما في ذلك قضايا الأمن الغذائي والتغذية، من خلال تخطيط الخدمة العامة كافة. من الضروري التأكد من أن جميع المبادرات والسياسات والبرامج الخاصة بالتخطيط الإقليمي المتكامل تقيم الجوانب الإيجابية والسلبية المحتملة للصحة. إيلاء اهتمام خاص للمجموعات الأقل حظا في المدن وخاصة الأحياء الفقيرة، حيث يمثل لهم الأمن الغذائي والتغذية والوصول إلى الخدمات الصحية والصرف الصحي تحديا. ادراك أن دمج الإجراءات الفعالة لإيجاد وظائف وتحسين ظروف العمل في المناطق الريفية يسهم في سبل عيش مشرفي النظم الإيكولوجية وحماتها. وهذا يسهم في الأمن الغذائي والتغذية لسكان الريف والحضر.

3. تقييم جودة وأداء النهج المتبعة في نظام الأغذية الإقليمي [20] لربط الأمن الغذائي والحميات الغذائية بالأرض والمياه والنفايات والصحة، إلخ. ينبغي أن يشمل ذلك تكامل أنظمة الحماية الاجتماعية للفقراء التي تدعم أيضًا صغار المزارعين والجهات الفاعلة في السلسلة الغذائية المحلية والمستهلكين في

الأسواق الإقليمية. تعمل هذه الأنظمة على تحسين الجودة الغذائية وإمكانية الوصول والتوافر والتنوع والسلامة والاستدامة للسلسلة الغذائية والاستهلاك.

4. تكييف أطر العمل، مثل تلك التي طورتها شبكات المدن والحكومات الوطنية ووكالات الأمم المتحدة والشركاء الآخرين، للتعلم من الابتكارات وتطبيقها لتعزيز نظم الأغذية الحضرية والإقليمية (مثل ميثاق سياسة الأطعمة الحضرية في ميلانو). يجب أن تضمن السياسات والممارسات أنتوفر النظم الغذائية الأطعمة المغذية والأمنة، وأن تعالج أهمية ضمان حيازة الأراضي والحصول على المياه لصغار المزارعين في الريف والحضر. تقديم الخدمات والاستشارات والإرشاد والاستثمارات لصغار المنتجين لإنتاج وتسويق أغذية مغذية وآمنة ومغذية بشكل مستدام ومربح.

5. استخدام الخدمات الغذائية المؤسسية (المدارس والمستشفيات وغيرها) كأداة لتوسيع الوصول إلى النظم الغذائية المستدامة والصحية من خلال توفير الأسواق لصغار المنتجين. إعادة تشكيل خدمات الأغذية العامة لوائح المشتريات لتحقيق الأهداف المستدامة. من شأن ذلك أن يمكّن من توفير الغذاء المغذي والآمن من خلال الإنتاج الموسمي الإقليمي، زيادة الوعي والرؤية لسبل العيش الريفية في المناطق الحضرية، والاعتراف بالمعارف والخبرات المحلية، والحفاظ على البيئات والأراضي الإقليمية، وتحسين سبل المعيشة والاقتصادات المحلية في المناطق الريفية المهملة.

6. وضع تدخلات سياسية تعالج بفعالية جميع أشكال سوء التغذية (أي سوء التغذية و / أو نقص الفيتامينات و / أو المعادن، زيادة في الوزن أو السمنة). من بين أكبر 15 خطرًا للإصابة بالأمراض في عام 2017، أربعة منها هي المخاطر الغذائية (تعاطي الكحول، أطعمة ذات عدد قليل من الحبوب، نسبة عالية من الصوديوم وعدد قليل من الفواكه). وهناك سبعة مؤشرات أخرى هي مؤشرات غذائية أو صحية تستجيب بدرجة كبيرة للنظام الغذائي. يمكن أن يكون للاستثمار في تدابير معالجة سوء التغذية تأثير كبير على الصحة، وخفض تكاليف الرعاية الصحية، وهو مرتبط بتحسين الإنتاجية. تركيز الاهتمام على جعل التغذية والأمن الغذائي أكثر سهولة وإتاحة وجعله مرغوبا أكثر من خلال التعاون مع شركاء النظام الغذائي لإيجاد حلول على جميع مستويات السلسلة الغذائية والبيئة الغذائية والمستهلك. بداية بالترويج للأنظمة الغذائية المحلية والإنتاج المحلي لأطعمة متنوعة ومغذية كاستراتيجية منخفضة التكلفة للحد من الأمراض غير المعدية. سيؤدي ذلك أيضًا إلى

توفير فرص العمل والدخل للفئات ذات الدخل المنخفض (مثل الشعوب الأصلية والشباب والنساء والمهاجرين، إلخ).

7. تطبيق أنظمة منهجية لفهم كيف تعمل الروابط الحضرية الريفية المعقدة على تعديل المخاطر الصحية (بما في ذلك الأمراض المعدية وغير المعدية، الأمن الغذائي، وانعدام الأمن الغذائي، وسوء التغذية/ و/أو الأمر الذي يؤدي الى تأثيرات على مستوى القطاعات الصحية. التعرف على نقاط القوة المتعلقة بالأنشطة والتحليلات المبنية على التدخلات التشاركية.

د

التأثير البيئي والموارد الطبيعية وإدارة الأراضي

1. إجراء تقييمات تشاركية وتحليل أصحاب العلاقة المتعددين وإنشاء نظم مراقبة لتحديد الآثار البيئية والصحية للتوسع الحضري و / أو الهجرة عبر المتصل الحضري الريفي. هذا ينبغي أن يتضمن مستويات مختلفة من الحكومة. ينبغي أن يكون الهدف من التقييم هو تقليل المخاطر والأعباء غير المتكافئة وتعزيز النهج القائم على النظام الإيكولوجي لتخطيط وإدارة التنمية المستدامة. ينبغي أن تراعي آليات التمويل والحوافز للحصول على تعويض عادل لخدمات النظام الإيكولوجي بين المناطق الريفية والحضرية،أن أكثر أراضي العالم خصوبة وإنتاجية غالبًا ما توجد على طريق التحضر السريع.

2. ضمان الالتزام بالقواعد واللوائح والمبادئ التوجيهية الحالية الخاصة بأمن حيازة الأراضي، على سبيل المثال من خلال المبادئ التوجيهية الطوعية للحكم المسؤول لحيازة الأراضي المسؤولة ومصايد الأسماك والغابات والاستثمار الزراعي المسؤول (، في سياق الروابط بين المناطق الحضرية والريفية. تعتبر الأرض والمياه عنصرين أساسيين لجميع أوجه التنمية وهي سبب النزاعات بين ممثلي المناطق الحضرية والريفية وعلى النطاق فوق الوطني. ينبغي أن يكون تركيز الشفافية في نظم الإدارة المتعلقة بالتنمية الإقليمية المتكاملة، بما في ذلك الحقوق في الأراضي والمياه والنظم العرفية والتقليدية، على قدر أكبر من الشفافية والاهتمام بالمساواة في الوصول الآمن وحيازة الأراضي.

3. دمج الإدارة المتكاملة للمناظر الطبيعية في خطط التنمية الإقليمية ودعم المنتجين الأساسيين وصغار المنتجين كمشرفين على خدمات النظام الإيكولوجي لحماية الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي (بما في ذلك التنوع البيولوجي الزراعي). السماح لاستراتيجيات السيطرة على الفيضانات والتخزين لفترات تغير المناخ. يمكن أن يكون هذا من خلال المصالحة والتعويض العادل لتوفير المياه النظيفة والهواء، وإعادة تدوير المواد الغذائية والحد من النفايات.

4. وضع وتنفيذ سياسات وبرامج للمحافظة على الموارد الطبيعية واستخدامها المستدام، بما في ذلك الأراضي الرطبة المتكاملة والغابات والجبال أحواض المياه، واتفاقيات المياه المتبادلة وغيرها من الأدوات الخاصة بسلامة المياه وترشيحها.

5. استخدام التحاليل المنهجية وهياكل الاقتصاد الدائري [21] لربط وتحديد أولويات التدخلات التي تدمج المنعة في مواجهة تغير المناخ، وتعزيز التنوع البيولوجي، وحماية وظائف النظام الإيكولوجي والموارد الطبيعية، وتمكين الانتقال الناجح من الاستهلاك المستدام إلى الإنتاج. ومن أمثلة التآزر الحضري - الريفي في الاقتصاد الدائري هو إعادة التدوير وإعادة الاستخدام والمعالجة على مستوى المناظر الطبيعية (بما في ذلك التربة والمياه والنباتات والحيوانات) أو إعادة استخدام النفايات والطاقة عبر المتصل الحضري - الريفي. دمج البيئات الطبيعية والمبنية من خلال الحلول القائمة على الطبيعة مثل التكيف القائم على النظم الإيكولوجية لتغير المناخ والذي سيعزز الاستدامة والقدرة على البقاء والإنتاجية والمرونة

6. إنشاء أنظمة شراء للمنتجات والخدمات التي تشجع و / أو تتطلب الاستخدام والإدارة المستدامين للموارد الطبيعية لفوائد اقتصادية وبيئية متعددة. يجب أن يشمل ذلك تلبية متطلبات المدن والبلدات التي يمكن تلبيتها بواسطة المنتجين في المناطق الريفية وشبه الحضرية. نظم الإنتاج الطبيعية القائمة على الموارد وصلاتها بالخدمات والتصنيع هي ضحايا و ومسببات لتغير المناخ. على سبيل المثال، لن تكون التدخلات السياسية التي تشجع الأنظمة الغذائية المتنوعة وتؤكد على مصادر البروتين النباتية (وخاصة البقوليات) أفضل للتغذية البشرية ولكنها ستخفض أيضًا التكاليف البيئية للإنتاج (مثل انبعاثات غازات الدفيئة وتلوث المياه واستخدام الأراضي).

7. ضمان عمليات صنع القرار شفافة وشاملة للاستثمارات التي لها تأثير بيئي وصحي واجتماعي مباشر أو غير مباشر، ولا سيما على تغير المناخ والتخفيف من آثار الكوارث.

المتصل الحضري الريفي في مواجهة النزاعات والكوارث

1. إجراء تقييم لمخاطر النزوح، والصراعات، والكوارث الطبيعية، والصدمات الاقتصادية، والكوارث البيئية ، وتفشي الأمراض المعدية ، والتي يمكن أن يكون لها تأثير مباشر على مناطق محددة وسكانها الحضريين والريفيين (خاصة تلك المتعلقة بتغير المناخ).

2. الاستثمار في حماية وظائف وخدمات النظام الإيكولوجي للمدن شبه الحضرية وقريبة من المناطق الريفية لتحسين المنعة وتوفير الخدمات الأساسية في التأهب للكوارث والإنعاش. هذه المناطق عادة ما تكون الخطوط الأمامية للكوارث والصراعات. إنشاء جهود لتخفيف آثار ما قبل الكوارث وما بعد الكوارث / النزاعات لتعزيز مرونة أنظمة النقل والطاقة والمعلومات والصحة والغذاء والمياه.

3. إنشاء نظام التأهب لحالات الطوارئ لتعزيز القدرة على مواجهة الصدمات والأزمات، لضمان الوصول إلى الخدمات. يجب أن يشمل ذلك الغذاء والتغذية والصحة والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية والتعليم والطاقة. تطوير أنظمة إنذار مبكر متعددة القطاعات تفيد سكان الحضر والريف داخل أقاليم محددة.

4. تصميم وتنفيذ برامج وسياسات ومشاريع المساعدة الإنسانية والثقافية المناسبة للمساهمة في إقامة روابط حضرية - ريفية أكثر فعالية. تمكين المجتمعات، لا سيما المجموعات النسائية، بحيث تكون جهات تعاونية للإنعاش والتأهيل ومجهزة بشكل أفضل للتعامل مع الأزمات التي طال أمدها.

5. وضع استراتيجيات تعاونية حضرية - ريفية للتخفيف من الأزمات أو الاستجابة لها. وقد يشمل ذلك أدوات مثل تجميع المخاطر وأدوات التحويل، والتحويلات النقدية المدعومة للاجئين والمجتمعات المضيفة في حالات الصراع، وأدوات تقييم وتقييم الأمن الغذائي والتغذية، وأدوات المراقبة

والتدخلات التحويلية التي تراعي الفوارق بين الجنسين، من بين أمور أخرى. . على سبيل المثال، يساعد تشجيع النظم الغذائية المحلية وتوفير الوظائف والدخل للمنتجين الصغار على منع المحددات البيئية والاجتماعية للكوارث والصراعات.

6. تطوير وتنفيذ التدخلات المخصصة التي تعزز التعاون بين الحكومات المحلية والحكومات الوطنية والمنظمات الدولية / المانحين. وسيتيح ذلك إقامة روابط ريفية - حضرية متبادلة المنفعة في سياق المواقف الهشة والأزمات الطويلة. ينبغي أن تستند هذه التدخلات إلى مبادئ العمل الإنساني وإطار عمل لجنة الأمن الغذائي العالمي من أجل الأمن الغذائي والتغذية في الأزمات الممتدة. يجب أن يرتبط بناء القدرة بالصمود على المدى الطويل بالردود الإنسانية وأن يُعترف بأنه أمر حاسم لتجنب الانتقال من أزمة إلى أخرى. إن المساواة والمنعة والفرص للجميع في جميع أنحاء المتصل بين الريف والحضر تقلل في كثير من الحالات من خطر الصراعات أو الكوارث وتأثيرها.

الجزء 3

مرفقات

الجزء 3. المرفقات

الملحق 1. مشروع القرار

HSP

الأمم
المتحدة

HSP/HA.1/Res..5

Distr.: Limited
13 June 2019 Arabic

Original: English

جمعية موئل الأمم المتحدة
التابعة لبرنامج الأمم المتحدة
للمستوطنات البشرية

UN HABITAT

جمعية موئل الأمم المتحدة التابعة
لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات
البشرية
الدورة الأولى
نيروبي، 27 - 31 أيار/مايو 20

قرار اتخذته جمعية موئل الأمم المتحدة في 31 أيار/مايو 201/ 5 - تعزيز الروابط الحضرية الريفية من أجل الحضرنة والمستوطنات البشرية المستدامة

إن جمعية موئل الأمم المتحدة،

- إذ ترحب بخطة التنمية المستدامة لعام 2030 ([1]) بوصفها الإطار للعمل على الصعد الدولي والإقليمي والوطني والمحلي، وبالتزام الدول الأعضاء في تحقيق أهداف التنمية المستدامة،

- وإذ تشير إلى خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية) [2]
- وإذ تشير أيض ا إلى الخطة الحضرية الجديدة) [3] (بوصفها أداة رئيسية لتحقيق المستوطنات الحضرية والبشرية التي تتسم بالأمن وعدم الإقصاء والقدرة على الصمود والاستدامة،

- وإذ تشير كذلك إلى القرار 19 / 10 المؤرخ 9 أيار/مايو 2003 والصادر عن مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية)موئل الأمم المتحدة(عن الروابط الحضرية الريفية والحضرنة المستدامة،

1 (قرار الجمعية العامة 70 / 1
2 (قرار الجمعية العامة 69 / 313 ، المرفق.
3 (قرار الجمعية العامة 71 / 256 ، المرفق.

- وإذ تشير إلى قرار مجلس الإدارة ٥2 / 1 المؤرخ 23 نيسان/أبريل ٥201 ، الذي ط لب فيه إلى المدير التنفيذي لموئل الأمم المتحدة أن يقوم بصياغة الأدوات ونشر الممارسات الجيدة لدعم الروابط الحضرية الريفية من خلال التخطيط الإقليمي والعمراني المتكامل، بالعمل عن كثب مع المنظمات الحكومية الدولية الأخرى وأصحاب المصلحة الآخرين،

- وإذ تشير أيض ا إلى الدورة التاسعة للمنتدى الحضري العالمي، التي هدفت إلى إضفاء الطابع المحلي على تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة وتوسيع نطاقها من أجل التعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة،

وإذ تحيط علم ا بالمنشور المتعلق بالروابط الحضرية الريفية: المبادئ التوجيهية: إطار للعمل من أجل تعزيز التنمية العمرانية المتكاملة) [4]

1. تطلب إلى المديرة التنفيذية، بالتشاور مع المؤسسات الدولية والإقليمية المعنية، أن تضع الآليات، في نطاق الموارد المتاحة، من أجل تعزيز الروابط الحضرية الريفية، وتدعو المجلس التنفيذي لموئل الأمم المتحدة إلى النظر في خيارات التنفيذ الممكنة؛

2. تشجع بقوة الدول الأعضاء على أن تأخذ في الاعتبار الروابط الحضرية الريفية في سياسات وعمليات التخطيط الإنمائية الوطنية ودون الوطنية لكل منها، من أجل تعزيز الروابط الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بين المناطق الحضرية والمناطق المحيطة بالمناطق الحضرية والمناطق الريفية، بما في ذلك الأراضي المحيطة بها؛

3. تطلب إلى المديرة التنفيذية، في نطاق الموارد المتاحة، أن تذكي الوعي لدى الدول الأعضاء والسلطات المحلية فيما يتعلق بأثر الروابط الحضرية الريفية على الحضرنة المستدامة والتماسك الإقليمي والتنمية الوطنية؛

4. تطلب أيض ا إلى المديرة التنفيذية، بالتعاون مع الشركاء المناسبين، أن تنشر وتتقاسم الممارسات والسياسات الجيدة المتصلة بأثر الروابط الحضرية الريفية، والتي يمكن تكرارها في بلدان أخرى؛

5. تطلب كذلك إلى المديرة التنفيذية، بالتشاور مع الشركاء المناسبين وفي نطاق الموارد المتاحة، أن تقدم المساعدة للدول الأعضاء، بناء على طلبها، في وضع السياسات والبرامج الرامية إلى معالجة الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية؛

6. تطلب إلى المديرة التنفيذية أن تقدم تقريرا عن تنفيذ هذا القرار، عن طريق المجلس التنفيذي، إلى جمعية موئل الأمم المتحدة في دورتها الثانية.

4 (موئل الأمم المتحدة) 2019 .)

الملحق 1 قائمة المصطلحات

تأتي المبادئ الأساسية وإطار العمل من مجموعة متنوعة من المصادر بما في ذلك حالات دراسية والخبرات في جميع أنحاء العالم، وقرارات السياسات والتقارير المقدمة من وكالات الأمم المتحدة والباحثين الحكوميين والأكاديميين واجتماعات الخبراء لأصحاب المصلحة المتعددين والمشاورات الإقليمية اضافة الى مدخلات شبكة الخبراء الأكاديميين في مجال المدينة والمجتمع المدني. ان المبادئ الأساسية للروابط الريفية الحضريةهو وثيقة حية ومادة مطبوعة على الموضوعات ذات الصلة سريعة النمو. فيما يلي بعض المصطلحات الأساسية الموجودة في المبادئ الأساسية وإطار العمل والموارد ذات الصلة لمزيد من القراءة. يمكن إضافة وثائق مرجعية إضافية على موقع المشروع. راجع -https://urbanrurallinkag /es.wordpress. com/resources-case-studies-and-readinds

1. أهداف التنمية المستدامة : بعد الأهداف الإنمائية للألفية (MDGs)، تم إطلاق أهداف التنمية المستدامة في صلب خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في عام 2015. أهداف التنمية المستدامة هي "جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة، امنة منيعة ومستدامة "فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة الستة عشر والهدف(SDG 11.a)، لا سيما معالجة تكامل التنمية الحضرية وشبه الحضرية والريفية المستدامة. لمزيد من المعلومات حول أهداف التنمية المستدامة وجدول أعمال التنمية المستدامة لعام 2030، راجع: -https://sustainablede velopment.un.org/sdgs .

2. الخطة الحضرية الجديدة: كان نموذج الحضري الجديد نموذجًا للتوسع الحضري المستدام، وهو نتاج الموئل الثالث، الذي تم إطلاقه في عام 2016، بعد عام واحد من إطلاق أهداف التنمية المستدامة. تعالج الخطة الحضرية الجديدة وتوسع أهداف التنمية المستدامة الـ 11. يشار إلى الروابط الحضرية والريفية من خلال الخطة الحضرية الجديدة باعتبارها عنصرا هاما في التخطيط والتنمية الحضرية والإقليمية المتكاملة. لمزيد من المعلومات حول الخطة الحضرية الجديدة، انظر: http://habitat3.org/the-new-urban- Agenda /

3. الأطر العالمية الأخرى: في حين أن جدول أعمال التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة والخطة الحضرية الجديدة لهما أكبر صلة بالمبادئ الأساسية وإطار العمل، هناك أطر عالمية أخرى تتفق عليها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي تشتمل أيضًا بشكل مباشر أو غير مباشر على روابط حضرية أو ريفية أو تنمية إقليمية. وتشمل هذه خطة عمل أديس أبابا للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية (2015)، والفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بالنقل المستدام (2014)، وبروتوكول كيوتو (2005)، واطار عمل سينداي

للحد من مخاطر الكوارث (2015-2030) ، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ (2016) ، وعقد الأمم المتحدة للعمل التغذوي 2016-2025 ، وإعلان نيويورك بشأن اللاجئين والمهاجرين (2016) و اتفاقية الأمم المتحدة للتصحر ، التنوع البيولوجي لتغير المناخ (1992) ، من بين أمور أخرى.

4. التنمية الإقليمية المتكاملة المشمولة في الخطة الحصرية الجديدة مع الاعتراف بأن عمليات التحضر، مع سياسة الدعم وتخطيط استخدام الأراضي، تشمل بالضرورة بُعدًا إقليميًا. يشدد البعد الإقليمي أو النهج الإقليمي على الترابط الوظيفي والمكاني للمناطق الحضرية وشبه الحضرية والريفية، مما يشكل متصلا ريفيًا - حضريًا. تم العثور على تحليل شامل وتوضيح لمفهوم المناطق الوظيفية للحد من التفاوتات الإقليمية في دراسة المركز اللاتيني-الأمريكي للتنمية الريفية، دراسة الصلات الريفية الحضرية الشاملة .Links: https: // www researchgate.net/publication/270899633_ Inclusive_Rural-Urban_ .Linkages
يمكن العثور على مزيد من العرض حول هذا الموضوع في منظور التنمية الإقليمية (TP4D) الذي تم العثور عليه مؤخرًا على https://collaboratif.cirad.fr/ alfresco / s / d / workspace / SpacesStore /.../ TP4D_vENG.pdf

5. الروابط بين المناطق الحضرية والريفية : يعمل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية من أجل مستقبل حضري أفضل، لكنه اعترف منذ أكثر من 40 عامًا بأن الحضر والريف مترابطان وشددا على الأهمية من الروابط بين المناطق الحضرية والريفية. عادة ما تتعامل وكالات الأمم المتحدة الأخرى وشركاء التنمية الذين يعملون من أجل مستقبل ريفي أفضل مثل وكالات الأغذية التي تتخذ من روما مقرا لها، التي غالبا ما تطرح هذه الروابط الريفية الحضرية على أنها مناطق ريفية - حضرية. وتشمل المصطلحات الأخرى المستخدمة في المتصل الحضري-الريفي، والتآزر بين الريف والحضر، والتنمية الإقليمية المتكاملة، والأراضي الوظيفية أو التنمية الإقليمية التي تجمع بين التخطيط والتنمية في المناطق الحضرية وشبه الحضرية والريفية. تعد الروابط بين المناطق الحضرية والريفية أكثر الاستخدامات شيوعًا وهي المصطلح المستخدم في المبادئ الأساسية وإطار العمل، ويمكن تنزيل أحدث تقرير عن نهج – برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة من خلال تعزيز الروابط الحضرية الريفية هنا: .https: //urbanrurallinkages.files wordpress.com/2018/01/urban-rural-linkages- for-implementa-tion-the-new-urban-Agenda_08112017_spreads.pdf

6. التحول الريفي الشامل هو عملية تؤدي فيها زيادة الإنتاجية الزراعية، وزيادة الفائض القابل للتسويق، وتوسيع فرص العمل خارج المزرعة، وتحسين فرص الحصول على

الخدمات والبنية التحتية ، والقدرة على التأثير في السياسة التي تؤدي الى تحسين سبل المعيشة والنموالشامل . لمزيد من المعلومات، انظر تقرير التنمية الريفية 2016 الذي أعده الصندوق الدولي للتنمية الزراعية: تعزيز التحول الريفي الشامل على: / https: //www.ifad. org documents / 30600024/30604585 / RDR_OVERVIEW_WEB.pdf / e8e9e986-2fd9-4ec4-8fe3-77e99af934c4

7. أنظمة المدن هي "شبكات التفاعلات البشرية وعلاقاتها بالبيئات الطبيعية والمبنية." (تسيز – دون، كريستوفر؛ جورجينسون، آندريو. أنظمة مستوطنات: الماضي والحاضر. معهد البحث في الأنظمة العالمية، جامعة كاليفورنيا، ريفيرسايد. https://irows.ucr.edu/re-search/citemp/setsys/setsys.htm).
يشير نظام المدينة إلى تدوين الترابط الوظيفي أو المكاني بين المدن والبلدات في المنطقة، حيث يعمل كل منها كعقدة في شبكة المدن. هذا التدوين مهم بشكل خاص بسبب الوظائف التكميلية (من حيث الحجم والسكان والوظيفة والخدمات والموارد والحكم) التي يمكن لكل مدينة توفيرها إلى بقية الشبكة، مما يسمح لنظام المدينة بالاستفادة من اقتصادات التكتل.

8. وضعت المبادئ التوجيهية الدولية للتخطيط الحضري والإقليمي كإطار لدعم وتعزيز التخطيط المكاني على جميع مستويات الحكم. تم تبنيها من قبل مجلس حوكمة –برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في عام 2015 ويشار إليها في الخطة الحضرية الجديدة. لمزيد من المعلومات، راجع https: // unhabitat. org / books / International -ide-lines-on-urban-and-earth-planning-ig-utp- كتيب /.

9. السياسات الحضرية الوطنية (NUP) هي وسيلة أساسية لتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة. وفقًا – لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، فإن السياسات الحضرية الوطنية هي: "مجموعة متماسكة من القرارات المستمدة من عملية حكومية متعمدة للتنسيق وتعبئة مختلف الجهات الفاعلة من أجل رؤية وهدف مشترك من شأنه أن يعزز تنمية حضرية أكثر تحولاً ومثمرة وشاملة ومنيعة طويل الأجل (–برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، 2015. السياسة الحضرية الوطنية: هيكل توجيهي، نيروبي). يمكن أن تكون الروابط بين المناطق الحضرية والريفية عنصرا قويا في السياسات الحضرية الوطنية كما أظهرت البلدان في مختلف المناطق. تم عقد تطوير المبادئ الأساسية للروابط بين المناطق الحضرية والريفية لدعم الحكومات على جميع المستويات لربط التنمية الوطنية المستدامة والسياسات الحضرية مع تعزيز الروابط بين الريف والحضر لتعزيز التنمية الإقليمية المتكاملة. لمزيد من المعلومات حول علاقة السياسات الحضرية الوطنية و المبادئ الأساسية للروابط الحضرية الريفية ، راجع السياسة الحضرية الوطنية: اطار العمل الاستراتيجي /https: // unhabitat.org books/national-urban- policy-a-guiding-framework /.

10. مبادئ ريو وريو 20+:
أ.كان "إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية"، الذي اعتمدته 178 دولة من الدول الأعضاء في عام 1992 وقمة الأرض، ينظر إليه في ذلك الوقت كإعلان تدريجي من جانب جميع الدول التي اعترفت بعدم تجزئة مصير البشرية عن مصير الأرض، وتنمية مستدامة في القانون الدولي. الإعلان، وهو مجموعة مدمجة من 27 مبدأ ، عزز مبادئ مثل مركزية البشر في اهتمامات التنمية المستدامة (المبدأ 1) ؛ القضاء على الفقر (المبدأ 5) ؛ أهمية البيئة للأجيال الحاضرة والمستقبلية ومساواتها مع التنمية (المبدأن 3 و 4) [...] "(استعراض تنفيذ مبادئ ريو ، الأمم المتحدة ، 1 ، https: // دامة-abled.un.org/ content / documents / 1127rio .(principles.pdf).
ب. تم عقد مؤتمر ريو + 20 بعد عشرين عامًا من انعقاد المؤتمر الأول في البرازيل في عام 2012 لتجديد التزام الدول الأعضاء بمبادئ إعلان ريو بالإضافة إلى تحديد أفضل طريق نحو أجندة التنمية المستدامة لعام 2030، مما ينتج المستقبل الذي نريده كنتيجة نهائية وأساس لخطة التنمية المستدامة لعام 2030. لمزيد من المعلومات، تفضل بزيارة الموقع: https: // Sustainabledevelopment.un.org/content/ documents / 733FutureWeWant.pdf

11 - السكان المستضعفون الذين يشار إليهم أيضا على أنهم يشملون الفئات المعرضة للخطر أو المهمشة هم فئات سكانية ضعيفة للغاية. يتم تعريف الضعف على أنه"الدرجة التي يتعذر على السكان أو الأفراد أو المنظمات توقع آثار الكوارث وتأقلم معها والتغلب عليها والتعافي منها." (الصحة البيئية في حالات الطوارئ والكوارث: دليل عملي، منظمة الصحة العالمية، 2002).
المساهمون في المبادئ الأساسية، وتحديداً النساء والشعوب الأصلية والأطفال والشباب وكبار السن وسكان الأحياء الفقيرة ومالكي الحيازات الصغيرة والنازحون قصرا وغيرهم، معرضين لخطر التعرض للتخلف عن الركب. تعتمد درجة الضعف أو التهميش لهذه العوامل أو العوامل الأخرى على سياقات مختلفة تاريخيا أو سياسيا. يعد تقييم الجهات الفاعلة والقطاعات المستبعدة تاريخياً والذي يجب إدراجه أحد الخطوات الأولى في أي عملية تشاركية. اقرأ المزيد على: https://www.who.int/environmental_health_emergencies/vulnera-./ble_groups/en

12 - نهج كل الحكومة هو نهج تعمل فيه وكالات الخدمة العامة عبر الحدود، بشكل رسمي وغير رسمي، لتحقيق هدف مشترك واستجابة حكومية متكاملة لقضايا معينة. يهدف إلى تحقيق تماسك السياسات من أجل تحسين الفعالية والكفاءة. هذا النهج هو استجابة الإدارات التي تركز ليس فقط على السياسات ولكن أيضا على إدارة البرامج والمشاريع. (المصدر: / WHA A68 17، الحاشية 2).

13. الآلية المالية هي "طريقة أو مصدر يتم من خلاله توفير التمويل، مثل القروض المصرفية أو إصدار الأوراق المالية أو الأسهم أو الاحتياطيات أو المدخرات أو إيرادات المبيعات." متاح على: http://www.businessdictionary.com/ التعريف / financial-mecha-nism.html.

14. الأدوات المالية هي اتفاقيات نقدية بين الأطراف. يمكن إنشاؤها وتداولها وتعديلها وتسويتها. يمكن أن تكون نقدًا (عملة) أو دليلًا على مصلحة ملكية في كيان (أسهم) أو حق تعاقدي في استلام أو تسليم أموال (سند ملكية). اقرأ المزيد على: https: // www. ias-plus.com/en/standards/ifrs/ifrs9.

15. الدفع مقابل الخدمات البيئية، أو مدفوعات خدمات النظام البيئي "عندما يقوم المستفيد أو المستخدم أو خدمة النظام البيئي بالدفع المباشر أو غير المباشر لمزود الخدمة. والفكرة هي أن كل شخص يحافظ على خدمة النظام البيئي أو يحتفظ بها يجب أن يدفع له مقابل ذلك ". لمزيد من المعلومات، راجع http: //www.undp. org / content / sdfinance / en / home / solutions / المدفوعات مقابل النظام البيئي services.html.

16. الشراكات بين المناطق الحضرية والريفية: المبادئ الأساسية 5، الشراكات المتوازنة، تدعو إلى إقامة شراكات شاملة قائمة على المشاركة والتكيف. آليات وتحالفات وشراكات مختلفة لتعزيز الروابط بين الريف والحضر من خلال "إطار العمل" تقرير منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي حول الشراكات بين الريف والحضر - نهج متكامل للتنمية الاقتصادية هو نظرة عامة جيدة على الموضوع ويمكن الاطلاع عليه على الموقع http: // شبكة الاتصالات العالمية. oecd.org/development/rural-urban-partner-ships-an-integrated-approach-to-economic-development.htm.

17. انتقال الموارد عبر المدن كيفية عمل المناطق الحضرية من حيث تدفقات الموارد (بما في ذلك الغذاء والمياه والنفايات والطاقة وغيرها) والبنية التحتية الأساسية. حيث يسمح لنا بفهم العلاقة بين الأنشطة البشرية والبيئة المبنية من منظور الأنظمة، ومساعدة مدن ومناطق المدينة على تقييم الاستخدام الحالي للموارد وتحديد طرق تحسينها. لمزيد من المعلومات، راجع https://www.urbanmetabolism.org.

18. تخطيط النقل متعدد الوسائط:
يشير التخطيط متعدد الوسائط إلى تخطيط النقل واستخدام الأراضي الذي تضعه في الاعتبار في خيارات النقل المختلفة، بما في ذلك المشي وركوب الدراجات في الجبال والنقل العام والسيارات، وهو مسؤول عن عوامل استخدام الأراضي التي تؤثر على إمكانية الوصول. لمزيد من المعلومات، راجع http: // www. vtpi.org/multimodal_planning.pdf.

19. القرية الذكية: تصف المفوضية الأوروبية القرى الذكية على النحو التالي: "يشير مفهوم القرى الذكية الناشئ إلى المناطق الريفية والمجتمعات المحلية التي تعتمد على نقاط القوة والأصول، وكذلك على تطوير فرص جديدة. في القرى الذكية، يتم تعزيز الشبكات والخدمات التقليدية والجديدة من خلال الوسائط الرقمية، وتقنيات الاتصالات، والابتكارات، وأفضل استخدام للمعرفة لصالح السكان والشركات. يمكن أن تدعم التقنيات والابتكارات الرقمية جودة الحياة، وتحسن مستويات المعيشة، والخدمات العامة للمواطنين، استخدام أفضل للموارد، وتأثير أقل على البيئة، وفرص جديدة لسلاسل القيمة الريفية من حيث تحسين المنتجات والعمليات. "لمزيد من المعلومات، راجع: إجراءات الاتحاد الأوروبي للقرى الذكية، المفوضية الأوروبية: https://ec.europa.eu/ الزراعة / المواقع / الزراعة / الملفات / المناطق الريفية-التنمية 2010-2020- / التطلع إلى المستقبل / rur-dev -الصغيرة-_villages .en.pdf

-20 تعرف منظمة الأغذية والزراعة النظم الغذائية على أنها تشمل جميع مراحل إبقائنا في تغذية: الزراعة والحصاد والتعبئة والمعالجة والتسويق والاستهلاك والتخلص من الأغذية (لمعرفة المزيد عن تعاريف المنظمة، انظر: http: // www.fao.org/3/ca2079en/ CA2079EN. قوات الدفاع الشعبي). يشار أيضًا إلى أنظمة الغذاء المحلية والإقليمية على أنها أنظمة الغذاء الإقليمية أو أنظمة الغذاء في مناطق المدن. تشمل النظم الغذائية في معظم المستويات الروابط الريفية - الحضرية والتحول إلى النظم الغذائية المستدامة سيتطلب تكامل التحضر والتحول الريفي. لمزيد من المعلومات حول تحول النظام الغذائي، راجع: http: // www.fao.org/cfs/cfs-home/plenary/cfs43/ side-events / 51 / en /.

-21 يُعرَّف الاقتصاد الدائري بأنه "نظام متجدد حيث يتم تقليل تدفق الموارد والفضلات والانبعاثات وتسريبات الطاقة إلى الحد الأدنى عن طريق تقليل وإغلاق وتضييق دوائر الطاقة والمواد". (Geissdoerfer، Martin، Savaget، Paulo، Bocken، Nan- cy MP، Hultink، Erik Jan (2017-02-01). الاقتصاد الدائري - نموذج جديد للاستدامة، مجلة الإنتاج الأنظف 143: 757-768. : www.sciencedirect.com/// science/article/pii/ S0959652616321023). طبقًا للتوصيلات بين الريف والحضر، فإن للاقتصاد الدائري أهمية واسعة من حيث التدفقات المتبادلة للمنتجات والخدمات، على سبيل المثال التدفقات الدائرية للمنتجات الغذائية والألياف إلى ما بعد استهلاك المواد القابلة لإعادة التدوير والقابلة لإعادة الاستخدام.

الملحق 2 قائمة الشركاء المؤسسيين

شارك أكثر من 125 من الأفراد والمؤسسات والخبراء في تطوير المبادئ الأساسية وإطار العمل - يمثلون الحكومات الوطنية والإقليمية والمحلية ووكالات الأمم المتحدة ومنظمات التنمية الدولية والمنظمات الأكاديمية والبحثية والمنظمات غير الحكومية، خبراء التنمية المدنية والخاصة والدولية.

هيئات الأمم المتحدة والمعاهدات

لصندوق الدولي للتنمية الزراعية

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا (UNECA)

منظمة الصحة العالمية (WHO)

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)

مركز الأمم المتحدة للتنمية الإقليمية (UNCRD)

رنامج الأغذية العالمي

اتفاقية الأمم المتحدة وهيئات المعاهدات بشأن التنوع البيولوجي

برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)

منظمات التنمية الدولية

giz Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit (GIZ) GmbH

OECD BETTER POLICIES FOR BETTER LIVES

الحكومات الوطنية

Obras

Umwelt Bundesamt

BMZ Federal Ministry for Economic Cooperation and Development

جمعيات السلطات المحلية والمسؤولين

المدن المتحدة والحكومات المحلية

UCLG United Cities and Local Governments

ICLEI Local Governments for Sustainability

nrg4SD Network of Regional Governments for Sustainable Development

المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني

EATING CITY
INTERNATIONAL PLATFORM
2010 - 2020

FIAN International

gain
Global Alliance for Improved Nutrition

Jamaica Network of Rural Women Producers

Partnership on Sustainable Low Carbon Transport

rikolto
VECO

RUAF Foundation

TRANSFORMA

URGENCI

الهيئات الأكاديمية والبحثية والخاصة

UNIVERSITÉ LAVAL

مركز جونز هوبكنز لمستقبل حي

مركز نظم الأغذية المستدامة ، جامعة ويلفريد لورير

cirad

POLITECNICO
MILANO 1863

RIMISP
Centro Latinoamericano para el Desarrollo Rural

SLU

HELMHOLTZ
CENTRE FOR
ENVIRONMENTAL
RESEARCH – UFZ

UNIVERSITY
BOTSWANA

UNITED NATIONS
UNIVERSITY
UNU-IIGH
International Institute For Global Health

3ideas

ABSOLUTUM

اجتماع الفريق المتخصص في مونتيريا ، كولومبيا ، 28-27 أكتوبر 2015

Sarfaraz Alam
Maruxa Cardama
Antonella Contin
Rafael Forero
Muhammad Juma
Louis Roger Manga
Joaquín Pardo
Anaclaudia Rossbach
Remy Sietchiping
Chikako Takase
Pedro Amaral
Edgar Cataño
Consuelo de Rincon
Thomas Forster
Jackson Kago
Joseph Nasr
Christine Platt
Cesar M. Salcedo
Li Sun
Elkin Velasquez
Sergio Blanco
Innocent Chirisa
Francisco Díaz Gomez
Claudia Hoshino
Roberto Lippi
Sonia Orjuela Parra
Carolina Romero
Guido Santini
David Suttie
Xing Quan Zhang

مقدميه:

AACID

UNCRD

الوثائق النهائية

بيان مونيك

مشروع تقرير مونتيريا

أول جلسة عمل لـ WUF9 في كوالالمبور ، 10 فبراير 2018

Charles Baraka Mwau
Lucie Charles
Chris Dekki
Thomas Forster
Sharon Gil
Chin Kok Fay
Fabienne Moust
Pedro B. Ortiz
Barbara Scholz
Zeinab Tag-Eldeen
Kerrie Burge
Antonella Contin
Jorge Fonseca
Anne Marguerite Fouda Owoudi
Carola Gunnarsson
Stephanie Loose
Rama Nimri
Herman Pienaar
Remy Sietchiping
Maruxa Cardama
Mildred Crawford
Rafael Forero
Alessandro Frigerio
David Kitenge
Tadashi Matsumoto
Tori Okner
Christine Platt
David Suttie

الوثائق النهائية

تقرير جلسة العمل الأولى WUF9

اجتماع فريق لاباز التخصصي، 20-19 يونيو 2018

Rosmary Amezegrosa
José Guillermo Bazoberri Chali
Stephen Blighton
Vania Calle
Carla Camacho
Bianca de Marchi Moyano
Fabui Egar
Rafael Forero
Maribel Gutierrez
Stephanie Loose
Huascar Morales Quintela
Maria Teresa Nogales
Lourdes Parrado
Alberto José Rivera Pizarro
Jorge Antonio Sainz Cardona
Gloria Torrez
Jorge Valezuela
Darf Vargas Baltron
Viviana Zamora

Abraham W. Apaza Condori
Carlos Blanco
Nicolayeb Brun
Augusto Castro
Daniela Clavijo
Javier Delgadillo
Boris Fernandez
Thomas Forster
Pablo Hernan Cruz
Liliana Lorini
Hugo A. Muñoz U.
Efren Osorio
Diego Pemintel
Jhanira Rodriguez
Elizabeth Salguero
Josue Miguel Silva Paco
Ariel Torrico
Helio Vanderlei
Alan Vera

Fatou Aris
Jaime Berdugo
Sergio Blanco
Juan Cabrera
Edgar Cataño Sanchez
Antonella Contin
Florence Egal
Jorge Ferrufino Barboza
Arthur Getz Escudero
Horacio Juan Calle
Anelize Melendez
Alessandro Musseta
Mariana Ottich
René Augusto Pereira Morató
Remy Sietchiping
Ruvi Suarez
Patricia Urquieta C.
Dan Delvi Vargas Beltran
Belen Zamora

الرعاة

Obras
MINISTERIO DE OBRAS PUBLICAS, SERVICIOS Y VIVIENDA

giz Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit (GIZ) GmbH

SWEDEN

الوثائق النهائية

بيان لاباز

الرسائل الرئيسية لصناع القرار السياسي

تقرير الجمعية العامة غير العادية

ورشة عمل نيروبي للتوعية الإقليمية، 19-18 سبتمبر 2018

Abdoulaye Diouf
Ali Haji Khamis
Anne Marguerite Fouda
Owoudi
Arthur Getz Escudero
Choudhury Rudra Charan
Mohanty
David Suttie
Edna Deimi Tobi
Frédéric Happi Mangoua
Jack Jones Zulu
Jacquinot Voundi
Jonn S. Dawaba
Jorge Fonseca
Lamine Sidibe
Lucie Charles
Meembo Changula
Mohamed Sikhe Camara
Mohammed Habib
Mohammed Said Gharib
Nene Mariama Balde
Ramsés Alejandro Grande Fraile
Abdul Husain
Remy Sietchiping
Sédric Tiobo´o
Stephanie Loose
Usman Alhaji Liman

الرعاة

عقدت ورشة التوعية الإقليمية في
حساب الأمم المتحدة للتنمية
„عدم ترك أي شخص وراءه: تعزيز الروابط بين الريف والحضر في أفريقيا"

الوثائق النهائية

تقرير ورشة التوعية الإقليمية

In many countries, the link between rural and urban areas is an increasingly important area of focus for sustainable development plans. There is also general agreement that any development of urban, peri-urban and rural areas will be "integrated". With increasing rates of urbanization, there is some urgency to understanding the nature of urban-rural linkages on the ground, and how the communities whose lives will be affected can be part of the development process.

The Guiding Principles outlined here are based on the premise that urban and rural areas should not be treated as separate entities when development plans, policies and strategies are made. Rather, the aim is to harness the potential that their combined synergy generates, so that everyone benefits from the circular flow along the urban-rural continuum. A Framework for Action is also provided that contains specific ways in which, for example, governance, environmental protection, communication, budgets, investment and planning could be approached in order to ensure all stakeholders are treated fairly and equally.

All stakeholders involved in sustainable development, urbanization, rural development, policy development, planning and integrated approaches to these issues will find important and useful information in this guide.

Contact us

United Nations Human Settlemenwts Programme (UN-Habitat)
P.O. Box 30030, GPO Nairobi, 00100, Kenya
Telephone: +254 20 762 3477
unhabitat-updb-rmpu@un.org

UN-HABITAT

www.unhabitat.org